

# مركز دراسات اللاجئين

خلاصة سياسات الهجرة القسرية 5

## حماية أطفال فلسطين من العنف السياسي

دور المجتمع الدولي

تأليف:

د. جايسون هارت

كلوديا لو فورت

أيلول 2010

مركز دراسات اللاجئين

قسم الإنماء الدولي

# جدول المحتويات

|    |  |
|----|--|
| ١  | ملخص تنفيذي  |
| ٤  | ١ سياق المساعدات العام   |
| ٨  | ٢ حماية الأطفال: المبادئ، والسياسة، والممارسة                      |
| ١١ | ٣ الاحتلال وحماية الأطفال  |
| ١٦ | ٤ دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حماية الأطفال الفلسطينيين |
| ٢٢ | الخلاصة والتوصيات  |
| ٢٦ | ثبت المراجع الأجنبية   |
| ٣٠ | الحواشي  |

## خلاصات سياسات الهجرة القسرية

يسعى مركز الهجرة القسرية من خلال خلاصات سياسات الهجرة القسرية التي ينشرها إلى إبراز أفضل النتائج على الإطلاق التي توصلت لها أبحاث الهجرة القسرية والدراسات الإنسانية. وقد صُممت خلاصات السياسات بهدف التأثير على شريحة عريضة من جمهور صانعي السياسات والممارسين الإنسانيين بطريقة معاصرة تتمتع بمصداقية وحس نقدي. وتعد هذه السلسلة منبراً فريداً من نوعه يتيح للباحثين الأكاديميين، والممارسين الإنسانيين، والمحامين الدوليين، وصانعي السياسات تبادل البراهين، والخبرات والممارسات المثلى وآخر ما توصلوا إليه من أفكار مبدعة حول عدد كبير من القضايا الحساسة التي تمس الهجرة القسرية والتدخل الإنساني. وفي هذا الصدد، يدعو مركز دراسات اللاجئين جميع الباحثين المعنيين إلى تقديم مشاركاتهم من خلاصات للسياسات التي تعالج قضايا السياسات والممارسات في ميادين الهجرة القسرية، وحماية اللاجئين، والتدخل الإنساني. ولمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى موقع المركز على الانترنت [www.rsc.ox.ac.uk](http://www.rsc.ox.ac.uk)، وفي حال رغبت بالمشاركة بورقة بحثية أو كان لك اقتراح حول خلاصة معينة للسياسات وأردت طرح ذلك على المحررة هيلوويز روديل، فما عليك سوى الاتصال بنا على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [rscpolicy@qeh.ox.ac.uk](mailto:rscpolicy@qeh.ox.ac.uk).

تُنشر هذه السلسلة بدعم من وزارة الإنماء الدولي البريطانية، وجميع الآراء الواردة في مقالاتها تعبر عن وجهة نظر مؤلفيها حصراً ولا يجب أن يُفهم منها أنها تعبر بالضرورة عن وجهة نظر وزارة الإنماء الدولي البريطانية ولا وجهة نظر مركز دراسات اللاجئين أو جامعة أكسفورد ككل.

أما البحوث التي بنيت عليها خلاصة السياسات الحالية فهي بدعم من صندوق الشرق-الغرب، ومجلس البحوث البريطاني للمشرق.

المُحاور:

”يبدو أنّ الأمر بالنسبة للناس أنفسهم لا ينحصر في الاستجابة عند وقوع الضرر -كما تعرف- على الخدمات النفسية. بل إنّ الأمر يتعلق بالوقاية من ذلك الضرر في المقام الأول.“

المجيب:

”في الواقع، تلك الأجندة السياسية وهي بالتأكيد واحدة من الأجندات التي لا يحتمل أن أكون قادراً على الخوض فيها معك هنا.“

(نقلاً عن مقابلة أجريت مع مسؤول في إحدى الهيئات المانحة ثنائية الأطراف، في القدس، آب 2009).

”جُلّ تركيزنا يقع على انتحاء المنهج الصحيح في العمل، لا على فعل ما هو صحيح.“

(أحد عمال المساعدات الدوليين، القدس، آب 2009)

”لا مكان آمن لنا هنا، فالجنود يذهبون إلى أي مكان يريدون، بل إنهم استباحوا بيوتنا أيضاً.“

(طفل يبلغ من العمر أحد عشر عاماً، مخيم العسكر للاجئين، نابلس، تموز 2009)

## ملخص تنفيذي

في الفترة ما بين كانون أول 2008 وكانون ثاني 2009، قُتل 350 طفلاً فلسطينياً، ونزح ما يقارب 10500 شخصاً خلال أعمال القصف الإسرائيلية على غزة (DCI/PS, 2009). وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في الأراضي المحتلة في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية على حد سواء، أصبحت التبعات الخطرة للعنف السياسي كالذي شهده الفلسطينيون في الفترة المذكورة واقعاً مأساوياً يطغى على الحياة العامة هناك. وبالفعل، فقد حدد هذا العنف ملامح البيئة العامة التي ستترعرع بها أجيال الأطفال المتعاقبة. وفي هذه البيئة العنيفة، عملت عدة منظمات دولية والأمم المتحدة أيضاً لسنوات على حماية الأطفال وإدراك حقوقهم الأساسية. ومع ذلك، ما زالت تلك المنظمات محدودة في قدراتها في تحقيق ذلك الهدف.

لقد أخفقت المنظمات المانحة وكذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في تأمين الحماية الملائمة للأطفال فلسطينيين إزاء العنف السياسي الذي تنتهجه الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين، وقد يعود هذا الإخفاق إلى عدد من العوامل المتضاربة، منها عوامل مفهومية وأخرى مؤسسية وسياسية.

هناك على مستوى المفهومات مشكلتان اثنتان مرتبطتان إحداهما بالأخرى. فالأولى تعني بتشخيص البيئة العامة للأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها أزمة إنسانية نشأت عن نزاع قائم بين طرفين متماثلين بالقوى تقريباً. لكن ذلك لا يعكس ما يجري على أرض الواقع حيث يسود واقع تعمد فيه إسرائيل إلى تكريس الاحتلال والاستمرار في مصادرة أراضي الفلسطينيين ومواردهم ما أدى عبر عدة عقود من الزمن إلى: (أ) ظهور عدد كبير من المخاطر المحددة على الأطفال، و (ب) ظهور تحديات خاصة للوكالات والمنظمات الراقبة في التصدي لتلك المخاطر. وسيكون من الأدق أكثر أن توضع الأراضي الفلسطينية ضمن دائرة أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية التي تتطلب أن يصاحب جهود تقديم المساعدة والدعم تضامناً للجهود الأخرى على المستوى السياسي أيضاً. أما الخطأ الثاني المفهومي فيتصل بالنهج المعولم الحديث في التعامل مع قضية حماية الأطفال. ففي السنوات الأخيرة، أصبح لبعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة إنقاذ الأطفال دوراً محورياً في السعي وراء توحيد المفهومات، وتحديد الأدوات اللازمة للتصدي للمخاطر المهددة للأطفال ضمن إطار الأزمة الإنسانية. وينطوي على مسألة توحيد المفهومات نفسها مشكلات عميقة فهذه العملية تقلل من أهمية الفهم المعتمد على السياق العام وكذلك لا تلتفت إلى ضرورة تكييف استراتيجيات الحماية مع الخصوصيات السياسية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية. وبعيداً عن ذلك، ما زال الدور البارز الذي يمثله الخبراء من ميادين الصحة العقلية والعمل الاجتماعي يعزز من التوجه نحو انتحاء منهج عام تكنوقراطي يقوده الخبراء الفنيون يتمثل بالتركيز على العلاج أكثر من الوقاية. ومع أن كلا المنهجين مهمان ولهما ما يساهمان به، فما زال يتسمان بتغيب المشاركة مع القضايا الهيكلية والثقافية وما زال اعتمادهما على انتحاء منهج فردي غير ميسر مخالفاً للمطالب التي يفرضها واقع أزمة حقوق الإنسان والوقاية كتلك الأزمة التي نراها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعدا عن ذلك، فإن المنهج الناتج لا يفي بالقيم، والمخاوف، والتطلعات التي يصبو لها كثير من الفلسطينيين بشأن حماية الأطفال.

وتزيد المشكلات المفهومية استعصاءً هيكلية مؤسسات حماية الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فالعلاقات الهيكلية بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية وشركائها من المنظمات غير الحكومية المحلية قد تعززت بإتاحة نظام المجموعات العنقودية، وهذا ما لا تخطئه العين في كثير من السياقات الإنسانية والإنمائية. وعلى وجه الخصوص، مكنت اليونيسف بترؤسها لمجموعة العمل على حماية الأطفال من إبراز دور المنهج العالمي الإشكالي الخاص بحماية الأطفال في توجيه الجهود عبر ذلك القطاع، في الوقت ذاته الذي ما زالت به وجهات نظر حماية الأطفال التي ترتئها المنظمات المحلية والفلسطينيين على حد سواء في غاية التهميش.

وفي نهاية المطاف، تعد العوامل السياسية الأكثر تأثيراً على قدرات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تطوير استراتيجيات فعالة لحماية الأطفال بحيث تكون هذه الاستراتيجيات وقائية وغير مقتصرة على تحسين الأوضاع فحسب. فعلى أرض الواقع، هناك غياب واضح لإرادة سياسية تساهم في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية للقوانين والمواثيق الدولية ومنها القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة للطفل. أما الحكومات الغربية المانحة بما فيها الاتحاد الأوروبي، فعادة ما تميل إلى تفادي تحدي إسرائيل في ممارسات الأخيرة التي غدت تشكل تهديداً حقيقياً لحياة الأطفال الفلسطينيين، فهذه الدول تفضل تقديم الدعم للجهود الآتية الرامية لتحسين ظروف العائلات أو مدهم بما يلزم لتعايش مع الظروف القاسية. وفضلاً عن ذلك، هناك في بعض الحالات ضغوط، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، تمارس على الوكالات عند تسلمها التمويلات بهدف الحد من أي حملات للمناصرة العامة التي قد تخرج إسرائيل. ولذلك، تجد بعض المنظمات كمنظمة إنقاذ الأطفال واليونيسف أنفسها في موقف صعب حيث يطلب منهما تحقيق التوازن بين المساءلة أمام الشرائح التي وجدت هذه المنظمات أصلاً لخدمتها،

ومطالب المانحين وقلق رؤسائهم في إداراتهم العامة من جهة أخرى. وفي أغلب الأحيان، يبدو أن المساءلة أمام متلقي الخدمة تتقلص إن لم تكن تُهجر تماماً. وفي مثل هذا السياق، يُفهم سبب الاعتماد الكبير على نموذج حماية الأطفال الذي يركز على تبني العلاج وتطوير شبكات الإحالة للأطفال الواقعين تحت خطر الإساءة الأسرية. وفي غضون ذلك، ما زال الأطفال يتعرضون لضرب المستوطنين لهم في طريقهم للمدرسة، وما زالوا محرومين من الوصول إلى مصادر المياه حتى ضمن مجتمعاتهم المحلية، وما زال التلوث يصيب بيئاتهم نتيجة رمي المستوطنين لنفاياتهم فيها، وما زالوا ممنوعين من حرية الحركة اللازمة لحصولهم على الخدمات أو لزيارة الأصدقاء والأقارب، وما زالت بيوتهم ومنازلهم تتعرض للاقتحام القوات الإسرائيلية في منتصف الليل، وما زالوا معرضين للاعتقال، والمحكمة، والسجن بطريقة تمتهن القانون الدولي.

يشيع حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتحاء منهج في التعامل مع الأطفال يركز على الاستجابة للضرر الذي يلهم بهم بدلاً من الوقاية. ولا شك في أن ذلك نتيجة لمتطلبات الرد العملي على الأرض، ومع ذلك لا يخلو هذا المنهج من مخاطر لا تقتصر على الأطفال الفلسطينيين فحسب بل تلقي بظلالها أيضاً على المنظمات الدولية والأمم المتحدة أيضاً. فبعدم التمكن من السعي وراء حماية الأطفال وفقاً للقانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان والطفل بشكل خاص، وبدعم إشراك الأطفال الفلسطينيين وأسرتهم، تبقى المنظمات الدولية عرضة لخطر فقدان ادعاءاتهم بمراعاة مبادئ الحياد والمساءلة. وعدا عن ذلك، لا ينبغي لهم أن يُدهشوا إذا وضعت علامة استفهام على أولويات التزامهم بسلامة الطفل ورفاهه.

## التوصيات

- توصيات للمنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة
- يجب تطوير فهم حماية الأطفال من خلال إتباع الإجراءات الآتية:
    - إعادة التأكيد على مبادئ حماية الأطفال المستقاة من القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، والموضحة في أعمال إيغلانتين جيب، مؤسس منظمة إنقاذ الأطفال.
    - مشاركة الأطفال الفلسطينيين ومقدمي الرعاية لهم حول ما يتعلق بالحماية من مخاطر، ومفهومات، وتطلعات، أو بكلمة أخرى الابتعاد عن تقديم مسح محدد القضايا مسبقاً من نوع "ضع إشارة على الإجابة المناسبة".
    - إشراك المنظمات الفلسطينية، والدولية، والمنظمات العابرة للحكومات في عملية التحليل المشترك للوصول إلى إجماع في الفهم يضم الخبرة والتطلعات المحليتين بالإضافة إلى: أ) المعايير الدولية القانونية (القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي)، و ب) التفكير العالمي الحالي حول حماية الأطفال، و ج) سبل تحقيق الحماية والاستجابة أيضاً.
  - التصدي للقضايا الآتية أثناء تطوير فهم محلي حقيقي حول حماية الأطفال:
    - المخاطر التي يتعرض لها الأطفال بسبب الاحتلال ومصادرة الأراضي والموارد (وليس النزاع العرقي المسلح)
    - الحاجة إلى تأمين حركة الأطفال ووصولهم للخدمات وأمكنتهم أيضاً.
  - يجب استخدام قدر كبير من الخبرات المتنوعة عدا عن الخبرة في مجالي الصحة العقلية والعمل الاجتماعي، في تحليل إجراءات حماية الأطفال وتطويرها. وعلى وجه الخصوص، وفيما يخص السياق الفلسطيني، يجب استغلال الخبرة من وجهات نظر العلاقات الدولية، وعلم الإنسان، والناحية الاقتصادية السياسية.
  - لا بد من إيجاد آلية لضمان عمل مجموعة العمل لحماية الأطفال بطريقة شمولية ذات مصداقية تراعي الجودة وتسعى لتحقيقها.
  - يجب السعي لتطبيق إجراءات المناصرة ورفع الوعي بطريقة أكثر انسجاماً تشرك موظفي الإدارة العامة والمنظمات الشريكة في كل من أوروبا، وأمريكا الشمالية، والبلدان العربية أيضاً. ويجب أن يكون الهدف من هذه الجهود التأثير على الرأي العام وبناء الإرادة السياسية للحكومات المانحة سعياً لانتحاء منهج قائم على المبادئ في حماية الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
  - يجب النظر في إمكانية التصدي لعدم مشروعية الأعمال الإسرائيلية في البلدان الأخرى، وذلك على سبيل المثال، عن طريق تسليط الضوء على الرابط الذي يجمع المنتجات التي يصدرها المستوطنون الإسرائيليون إلى أوروبا والضرر الذي يجلبه المستوطنون أنفسهم على الأطفال الفلسطينيين ومصادرتهم للأراضي والموارد الطبيعية.
  - ينبغي مراجعة موارد التمويل من منظور ضرورة تأمين أقصى درجة ممكنة من إمكانية إتباع منهج قائم على المبادئ في حماية الأطفال. أما المنظمات التي تسعى لأن تحظى باعتراف بها على أنها جزء من المجتمع المدني فعليها أن تدرس بكل حرص المضمونات المترتبة على استلام التمويلات الكبيرة من المانحين الذين يضعون قيوداً كبيرة جداً على المنح التي يقدمونها، كما هو الحال بالنسبة لوكالة الإنماء الأمريكية.

- ينبغي تقييم عمل منظمات حماية الأطفال من ناحية أثرها على تخفيف الضرر أو منع وقوعه على الأطفال الفلسطينيين نتيجة العنف السياسي الذي يضم على وجه الخصوص العنف المرتبط بالاحتلال، وذلك على ضوء المبادئ الواضحة المنطوقة في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وبالمقابل، يجب أن يصبح غياب الإرادة في تجاوز الإجراءات التحسينية كالتدخلات النفسية الاجتماعية، محط تركيز النقاشات النقدية.

### توصيات للمانحين

- يجب إعادة النظر بالتشخيص الحالي للسياق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يُنظر لها على أنها قضية تنموية تتعلق بإعمار الدولة وتتطوي على عناصر المساعدة الإنسانية. لكن المطلوب إيلاء الاهتمام اللازم والجاد إلى النظر لقضية الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها أزمة طويلة الأمد تتعلق بحماية حقوق الإنسان وتتطلب انتهاج المانحين لمنهج قائم على المبادئ ومشاركتهم في العمل السياسي لتعزيز الالتزام بالمعايير والقوانين الدولية المتفق عليها، والتركيز على جذور الأزمة وأسبابها الحقيقية بدلاً من التركيز على آثارها.
- لا بد أيضاً من التعاطي مع حقوق الأطفال بصفتهم أعضاء في المجتمع الفلسطيني الوطني مع التركيز على الالتزام بهدف تقرير المصير ومبادئه.
- ينبغي للمانحين أن ينظروا في درجة استقلالهم عن الأجندة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وبذلك استقلالهم عن التجمع المناصر لإسرائيل الذي يساهم بشكل كبير في تحديد معالم تلك الأجندة.
- ينبغي وضع حماية الأطفال الفلسطينيين على سلم أولويات اعتبارات المانحين. فينبغي تقييم متلقي الخدمة وفقاً لقدراتهم على تطبيق المنهج القائم على حماية الأطفال على أن لا يقتصر ذلك على تخفيف أثر الأضرار الواقعة عليهم بل يسعى أيضاً إلى منع وقوع مثل هذا الضرر وذلك من خلال الجهود الرامية لحشد التأييد والمناصرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك منهج متماسك في التمويل يضمن تضافر الجهود وتحقيق أقصى درجات الأثر على المستويين المحلي والعالمي.
- على ضوء الاهتمامات في تعظيم الأثر الإيجابي الأكبر على حماية الأطفال، ينبغي على وجه السرعة إعادة تقييم تحويل المانحين (منهم على الأخص وزارة الإنماء الدولي البريطانية) لعملية التمويل عن المجتمع المحلي.
- ينبغي تقديم القدر الأكبر من الدعم والتشجيع للجهود المبذولة لرصد المؤسسات الإسرائيلية التي تُنتهك فيها حقوق الأطفال الفلسطينيين على الدوام، كالمحاكم، والسجون، ومراكز الشرطة.
- ينبغي للمانحين بذل مزيد من الجهود المتضافرة للتعامل مع وضع الأطفال في القدس الشرقية وفي المنطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ودعم المنظمات المتلقية للمنح لكي تتمكن من الوصول إلى الأمكنة المقصودة ولكي تتصدى للقيود الإسرائيلية وذلك استناداً للقانون الدولي.

## ١. سياق المساعدات العام

في عام 2005، كما كان الحال في الأعوام التي قبلها، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة تنوعاً كبيراً في المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة التي صرفت قدراً لا يستهان به من موازنتها في سبيل تحسين حياة الأطفال الفلسطينيين. وجاء ذلك الدعم عبر طريقتين: مباشرة وكذلك من خلال تقديم العون لعائلات الأطفال وللمجتمع ككل<sup>١</sup>. ورغم ذلك، ما زالت حياة الأطفال الفلسطينيين على العموم أصعب وأخطر من أي وقت مضى. فالأطفال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعرضون للتقتيل والتشويه والاعتقال والتعذيب بل وتستخدمهم القوات الإسرائيلية أيضاً كدروع بشرية<sup>٢</sup>. ففي الضفة الغربية، ما زال الأطفال يرزحون تحت وطأة المذلة والتهديد على الحواجز الإسرائيلية، وما زالوا مستخضرين ومعرضين للعنف على أيدي المستوطنين الإسرائيليين. ويعيش الكثير من الأطفال الفلسطينيين حياة لا تخلو من الحرمان المادي والاجتماعي والتعليمي بعد أن أصبحت منازلهم ومدارسهم مسرحاً للنزاع نتيجة الضغوطات التي تمارسها سلطة الاحتلال.

وفي غضون ذلك، ما زال هناك تفاوت كبير بين الجهود الثابتة التي يبذلها ممثلو المجتمع الدولي في تعزيز سلامة الأطفال الفلسطينيين ورفاههم من جهة، والنتائج الملموسة على أرض الواقع من جهة أخرى ما يستدعي النظر في هذه المسألة بصورة أفضل. فعلى ما نرى، فإن فهم بوضوح المعوقات التي تواجه المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في حماية الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال والمصادرة المستمرة للأراضي والموارد. ولذلك تُعنى ورقة الخلاصة هذه قبل أي شيء آخر باستكشاف هذه المعوقات. وتبدأ الورقة بعرض تاريخي لمشاركة مجتمع المانحين الدولي، ولكنها لا تهدف لتقديم عرض شامل عن الوضع العام بل تسلط الضوء على بعض المسائل المحددة التي لها أثر مباشر على الجهود المبذولة في حماية الأطفال إزاء الآثار المباشرة والأثر طويل الأمد أيضاً للعنف السياسي.

الفترة ما بين حرب حزيران وسنوات اتفاقية أوسلو للسلام (1967-2000) بعد هزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل عام 1967، أصبح الفلسطينيون لاجئين، ومنهم 95000 أصبحوا لاجئين للمرة الثانية<sup>٣</sup>. ثم ضمت الحكومة الإسرائيلية شرقي القدس إلى إسرائيل واحتلت كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية، وشبه جزيرة سيناء<sup>٤</sup>. ويعد ضم القدس الشرقية ومساعي إسرائيل لتغيير الملامح السكانية للضفة الغربية وقطاع غزة انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة التي أكد عليها مجلس الأمن في ما لا يقل عن 25 قراراً عبر السنين<sup>٥</sup>. ولم تعترف أي دولة بضم إسرائيل للقدس الشرقية، ومنذ عام 1967 دأبت إسرائيل على رفض تحديد حدودها بصورة واضحة واختارت بدلاً من ذلك النظر للضفة الغربية على أنها "منطقة متنازع عليها".

ثم عمدت الحكومة الإسرائيلية مسرعةً بعد انتصارها في حرب 1967 واحتلالها للأراضي العربية على تأسيس نظام الاحتلال العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصدرت أعداداً مهولة من الأوامر التي أثرت على الحياة المدنية منذ ذلك الحين. وبعد عشرين عاماً، أي في عام 1987، انتفض الفلسطينيون للمرة الأولى في الانتفاضة الشعبية الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي رد عليها الأخير بوحشية تمثلت في الرد على أطفال الحجارة بنار البنادق وشنّ حملات اعتقال واغتيالات للزعماء السياسيين الفلسطينيين وفرض حظر التجول لفترات مطولة على المدن، وإغلاق المدارس والجامعات وفرض قيود على الحركة. وصاحب الانتفاضة الأولى تدفق التمويل نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة وظهور عدة منظمات جديدة غير حكومية، كما اتّسمت ثلاث السنوات الأولى لغاية 1990 بتوزيع تمويلات المناصرة: فتدفقت الأموال من الغرب لدعم الأحزاب السياسية الموالية لمختلف الفصائل الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية، ولدعم المنظمات غير الحكومية المحلية، واللجان الشعبية. وكانت تلك الأموال المتدفقة دعماً واضحاً للصراع التحرري الوطني فلم يقتصر على جهود الإغاثة<sup>٦</sup>. وقبل فترة طويلة من الزمن، كان هناك تدفق هائل لتدخلات المنظمات غير الحكومية الدولية الإنمائية التي ركزت على تردي الأوضاع السكانية، كما تولى عدة خبراء أدوارهم بصفتهم مستشارين إنمائيين مهنيين، كما انضم غيرهم إلى المؤسسات البحثية وجماعات حقوق الإنسان المستقلة التي كانت تعمل منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي<sup>٧</sup>.

وبعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وقّعت معاهدة السلام في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل<sup>٨</sup>. وأنعشت هذه الأحداث الدعم المقدم لمراجعة حل الدولتين، وشهدت المنطقة في عقد التسعينيات ما أطلق عليه اسم "عملية السلام في الشرق الأوسط" التي قدمت الإطار العام والمبرر لعملية توزيع الأموال والمنح المالية من قبل الحكومات الغربية المانحة والمنظمات العابرة للحكومات<sup>٩</sup>.



وتركز اهتمام الجهات المانحة الغربية والمنظمات التي دعمتها على الوصول إلى سلام ترعاه اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة) التي تستند إلى طريقة فهم وتصور الوضع الحالي على أنه أزمة إنسانية نشأت عن نزاع بين جانبيين غير متكافئين أو أكثر. وكما سنرى لاحقاً، فقد نشأ عن ذلك عدة مشكلات تعيق الجهود المبذولة لحماية الأطفال الفلسطينيين.

لقد قسّمت الضفة الغربية بموجب معاهدة أوسلو إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ)، والمنطقة (ب)، والمنطقة (ج)<sup>10</sup>. وأُنيط بالسلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية تنفيذ القانون والحفاظ على النظام في المناطق الخاضعة لسيطرتها (المنطقة أ)، وتلقت الدعم لتشكيل قوة للشرطة وتجنيد عناصرها من الفلسطينيين. كما مُنحت إسرائيل السيطرة الكاملة على قدرة الفلسطينيين وغير الفلسطينيين على الحركة من أراضي السلطة الوطنية وإليها عن طريق البر والبحر والجو على حد سواء. وعدا عن ذلك، مُنحت إسرائيل مسؤولية تحصيل الإيجارات المتأتية عن التبادل التجاري للبضائع الفلسطينية مع العالم الخارجي والرسوم المتأتية من حوالات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات ثم تسليم تلك الأموال إلى السلطة الفلسطينية<sup>11</sup>. وفي غضون ذلك، ومنذ توقيع معاهدة أوسلو، استمرت إسرائيل في مشروع منظم في الإقدام على المصادرة التي تمثلت في ثلاثة وجوه هي:

- السيطرة على الأراضي<sup>12</sup>: وذلك بمصادرة الأراضي وإحكام السيطرة على المصادر الطبيعية لتكون عملية بطيئة لكن مضطردة تهدف إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية والإحاطة بها وفصل الضفة الغربية، وغزة والقدس الشرقية بعضها عن بعض. وهناك هدف آخر هو نقل أعداد هائلة من السكان من خلال دعم مشروع الاستيطان الإسرائيلي وإدامته وبناء نظام الطرق الجانبية الخاصة بالإسرائيليين دون غيرهم، ومصادرة الأراضي، وتقويض المنازل<sup>13</sup>.
- التحكم بالحياة اليومية للفلسطينيين وحركتهم: بإقامة نقاط التفتيش، والحواجز على الطرقات، ونظام "التصاريح" وفرض القيود على التنقلات والسفر، وتأسيس نظام الهوية الذي يميز بين حملة جوازات السفر الإسرائيلية، والمقدسين، ومواطني الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطبيق نظام الإغلاق في المناطق، وفرض حظر التجول على المدن والقرى الفلسطينية.
- عرقلة الإنماء: وذلك عن طريق إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية وأثر ذلك على رفع مستوى الفقر، وأيضاً عن طريق السيطرة على الحدود ونظام الإغلاق وتثبيت استثمارات القطاع الخاص وإعاقة التجارة. كما خرقت إسرائيل بروتوكولات باريس بإتباعها لبعض التدابير المالية كأداة لممارسة ضغوطاتها السياسية، ومن ذلك على سبيل المثال أنها احتجرت الضرائب والرسوم التجارية المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية وحوالات العمال الفلسطينيين أيضاً والتي شكلت 60% من عوائد السلطة عام 1997<sup>14</sup> ما أدى إلى تهديد السيادة المالية للسلطة وقدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين.

وبحلول عام 1994، ازدادت الأوضاع المعيشية للفلسطينيين سوءاً فازدادت بذلك المساعدات الطارئة للمجتمع الدولي بصورة كبيرة<sup>15</sup>. واستمر ذلك الحال طيلة عقد التسعينيات أخفقت خلالها السلطة الفلسطينية في التطور إلى شبه دولة مؤسسة على الحوكمة التي اشترطتها الجهات المانحة الغربية بل إنها غرقت في ممارسات الفساد والمحسوبية.

الانتفاضة الثانية ورفع مستوى المساعدات الإنسانية (2000-2009)  
خلافًا للانتفاضة الأولى ذات الصبغة الشعبية التي تجلت بانتشار كبير للمقاومة والمظاهرات النابذة للعنف، اتسمت انتفاضة الأقصى بانتشار سريع للعمل العسكري وممارسة أعمال العنف ضد المواطنين الإسرائيليين وإتباع قوى الدفاع الإسرائيلية للأعمال الانتقامية واسعة النطاق<sup>16</sup>. وعاش في تلك الفترة جيل من الشباب المحروم في يأس وغضب شديد أبدى رغبة في خوض القتال، بل في بعض الحالات الفردية، نفذ بعضهم عمليات انتحارية ضد إسرائيل. ولم يزد في ذلك سوى رداً أقسى من الاعتداءات من الجانب الإسرائيلي على الفلسطينيين تضمن تهديم البيوت وشن حملات الاعتقال الواسعة وتردي الأوضاع الاقتصادية ورفع مستوى الحد من حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى أماكن عملهم وإلى خدمات الصحة والتعليم. وبحلول عام 2005، وصل الاعتماد على الطعام والمسلمات النقدية إلى مستويات غير مسبوقه حيث قدرت الأمم المتحدة نسبة الفلسطينيين المستخزين بانعدام الأمن الغذائي 70%<sup>17</sup>.

وفي عام 2002، بدأت الحكومة الإسرائيلية ببناء ما سمي "بجدار الفصل العنصري" أو ما أسماه الخصوم الإسرائيليون "بالجدار"، و الذي وصفته أنا لي مور بأنه "التجسيد النهائي للحصار، والتفتيت، والتمزيق"<sup>18</sup>. ولم يكن قد اكتمل الجدار لكن من المتوقع أن يصل طوله إلى 700 كيلومتراً بحيث يبنى 85% منه على أراض خاصة يملكها الفلسطينيون<sup>19</sup>. وجاء تبرير إسرائيل لبنائها هذا الجدار بأنها تريد منع وقوع العمليات الانتحارية، ولكن الجدار بذلك يصبح واحداً من "الأمر الواقع" المفروض على الوصول في المنطقة

العسكرية المغلقة بين الجدار والخط الأخضر في المنطقة الشمالية في الضفة الغربية ليحيط "بمنطقة شقيّة" عند نهاية عملية الإنشاء<sup>20</sup>. كما سيقوم 250000 فلسطيني مقدسي بين الخط الأخضر والجدار. وفي عام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً يعلن بعدم مشروعية الجدار بموجب القانون الدولي وحثّت إسرائيل على وقف إنشائها للجدار وتعويض الفلسطينيين بالكامل عن الضرر التي ألحقتهم بهم. وعدا عن ذلك، فقد أقرت المحكمة المذكورة بمسؤولية الطرف الثالث الواقعة على جميع الدول وكذلك على الأمم المتحدة في ضمان امتثال إسرائيل للرأي وقالت "لا يجوز تقديم المساعدة أو المشاركة في العطاءات الرامية إلى إبقاء الوضع المفروض بإنشاء مثل ذلك الجدار"<sup>21</sup>.

وفي غضون ذلك، استمر النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية باضطراد، وإلى يومنا هذا وصل عدد المستوطنين الإسرائيليين مليوناً ونصف المليون في 120 مستوطنة رسمية في الضفة الغربية في مستوطنات بنيت على أراض فلسطينية خاصة بالكامل أو على أجزاء منها في 102 موقع غير مرخص، وبلغ عدد المستوطنين الذين يعيشون في القدس الشرقية المحتلة 190000<sup>22</sup>. كما أنّ عدداً قليلاً لكن لا يستهان به من أقليات المستوطنين شنوا حملات من العنف والانتقام على القرويين الفلسطينيين، وهدموا ممتلكاتهم، وكما سنرى لاحقاً فقد وُجّه بعض هذا العنف إلى الأطفال بصورة صارخة.

وفي عام 2006، أدى فوز حركة حماس في الانتخابات على فتح إلى ظهور نقطة تحول هامة بالنسبة للمجتمع الدولي، ثم أدى الصراع بين الحركتين عام 2007، إلى نشوء حكومتين رسميتين على أرض الواقع، الأولى حكومة فتح وهي حكومة "رعاية" تأسست في الضفة الغربية بزعامة رئيس وزرائها سلام فياض، لقيت بترحيب من الحكومات الغربية، وحكومة حماس في غزة بقيادة رئيس وزرائها إسماعيل هنية. وحيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في طليعة المانحين الغربيين، فقد توقف المانحون الغرب عن الاتصال بحكومة حماس وأوقفوا المساعدات عنها. كما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً متشدداً بشكل خاص إزاء حكومة حماس ومنعت عنها المساعدات الطبية وفرضت نظاماً قاسياً متشدداً على الوكالات الدولية التي تسعى للعمل في القطاع من خلال التمويلات التي تقدمها وكالة الإنماء الدولية الأمريكية. ومع الاتحاد الأوروبي، وافقت أطراف الرباعية الأخرى (روسيا والأمم المتحدة) في نهاية المطاف على عزل حماس دولياً. وفي نهاية تقرير للمنسق الخاص للأمم المتحدة لشؤون السلام في الشرق الأوسط تسرب بعد استقالته، علّق ألفار ودي سوتو قائلاً: "لقد وُثقت الآثار المدمرة لموقف الرباعية أفضل توثيق بما في ذلك خلاصات مجلس الأمن...ولقد كان الانحطاط الكبير في مستويات معيشة الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة كارثياً من الناحيتين الإنسانية والمؤسسية على حد سواء. أما المساعدات الإنسانية التي انتقلت تدريجياً نحو الإنماء والإصلاح المؤسسي فقد عادت أدراجها لدرجة كبيرة للتصدي للوضع الإنساني هناك"<sup>23</sup>.

شهد العامان 2008 و 2009 تصاعداً في العنف وازدياداً تدريجياً في سوء الأوضاع للوضع الإنساني خاصة في قطاع غزة. وحصدت العمليات الإسرائيلية "الشتاء الدافئ" (شباط-آذار 2008) و"الرباص المصبوب" (كانون الأول-كانون الثاني 2009) حياة ما لا يقل عن 1500 فلسطينياً منهم 386 طفلاً<sup>24</sup>. أما في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فقد استمرت ممارسات الاحتلال ومصادرة الأراضي بانتظام. ووفقاً لتقرير للأمم المتحدة الذي صدر عام 2009 لوصف الوضع فقد وصل "ما يقارب 40% من الفلسطينيين إلى وضع انعدام الأمن الغذائي، مع ازدياد عدد الفلسطينيين ممن فقدوا القدرة على ممارسة أدنى حقوقهم الإنسانية في حرية الحركة، والتوظيف، والخدمات الأساسية، وتقرير المصير. وما زالت الخروقات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من قِبَل جميع أطراف النزاع مستمرة في جو يخيم عليه الإفلات من العقاب"<sup>25</sup>.

وكان المجتمع الدولي خلال الفترة ما بين 1994 و2009 قد شارك في نشاطات الإنماء والإغاثة الإنسانية، وبين عامي 1994 و2000، كان التركيز الرئيس على الإنماء وبعض المساعدات الطارئة رداً على بعض الأحداث المحددة كتهديم المنازل وتشريد السكان على يد السلطات الإسرائيلية. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، ارتفع مستوى تقديم المساعدات الإنسانية ارتفاعاً كبيراً. وفي عام 2009، اشترك مجتمع المانحين الدولي والوكالات المانحة كذلك في تقديم عدة مبادرات إنمائية مختلطة تستهدف بعض نواحي الدعم كبناء الدولة والحكومة وإصلاح القطاع العام جنباً إلى جنب مع وضع البرامج تحت مظلة "الطوارئ" التي شملت جهوداً لحماية الأطفال.

## ملاحظة عن المناهج والتركيز

تقوم ورقة الخلاصة هذه على مجموعة من المصادر الثانوية بما فيها المصادر المنشورة ومصادر "الأدبيات الرمادية" بالإضافة إلى المقابلات المبنية على المسوحات ومجموعات التركيز التي نُفذت خلال سبعة أشهر من العمل الميداني عام 2009. ثم

أجريت المقابلات اللاحقة في المملكة المتحدة في المنظمات المركزية. وبلغ عدد المقابلات ومجموعات التركيز قرابة 120 مقابلة ومجموعة تراوحت ما بين كوادرات الوكالات المانحة، ومسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية، وأولياء الأمور والأطفال في عدد متنوع من المواقع عبر الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبدأ البحث باجتماع للطاولة المستديرة لخبراء حماية الأطفال في أكسفورد عام 2009 وانتهت بمراجعة المسودة ما قبل الأخيرة وتغذيتها الراجعة على يد عدد كبير من هؤلاء الخبراء وغيرهم في آب 2010. ونظراً للحساسية العالية التي تتسم بها طبيعة الموضوع المعالج في ورقة الخلاصة هذه، فقد عمدنا إلى إخفاء معظم مصادرنا باستثناء الحالات التي أعطيت لنا المعلومات بها بواقعية صرفة.

ونظراً لمشكلة الوقت، لم تتمكن من زيارة قطاع غزة، عدا عن أننا كنا مدركين أن المسائل المحيطة بدور المجتمع الدولي كانت لتختلف بعدة طرق مهمة ومعقدة عن تلك في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والسبب الرئيسي في ذلك الموقف الذي اتخذته الحكومات المانحة من حكومة حركة حماس. ومع ذلك، فإننا نحث على إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة في قطاع غزة في أقرب فرصة ممكنة. وفي أثناء كتابة هذه الورقة (أيلول 2010) ما زالت إسرائيل تفرض حصارها على الفلسطينيين في يقابلها إصدار المجتمع الدولي لبيانات متفرقة يعلن فيها عن عدم رضاه لذلك الحصار مصحوبة بإجراءات تحسينية تدريجية على أرض الواقع.

## ٢. حماية الأطفال: المبادئ، والسياسة، والممارسة

### حماية الأطفال على المستوى العالمي

في السنوات الأخيرة، ظهر إجماع عالمي على تعريف "حماية الأطفال" على أنها "بذل الجهود الرامية إلى الوقاية من العنف، والاستغلال، والإساءة الواقعيين على الأطفال والاستجابة لمثل هذه الأحداث عند وقوعها"<sup>26</sup>، ويضم هذا التعريف عنصرين اثنين أساسيين. فأولاً، يشير التعريف إلى أن الحماية تُعنى بالوقاية من الأذى أصلاً ولا تقتصر على الرد على الأذى عند وقوعه. وبمعنى آخر، يُنظر لحماية الأطفال من منظور شمولي يتعدى مجرد إتباع الإجراءات التحسينية المنفردة. وثانياً، يشار إلى الأذى بما يوضح وجود العنف، والاستغلال، والإساءة للأطفال. وهذا التعريف واسع بما يكفي ليتضمن السياسات والممارسات التي تتبعها المنظمات عبر مختلف السياقات في العالم لتقدم إشارة مرجعية لمعنى "حماية الأطفال" على أنه قطاع بحد ذاته ظهر في السنوات الأخيرة جنباً إلى جنب مع غيره من القطاعات كالصحة والتعليم مثلاً.

وفي ميدان الطوارئ الإنسانية التي تعمل فيها كبرى منظمات الطفولة كاليونيسف ومنظمة إنقاذ الأطفال، ومنظمة الخطة الدولية، ومنظمة الرؤيا الدولية، ومنظمة أرض الإنسان، صُممت الحماية بالارتباط مع سياقين مختلفين تماماً هما: الكوارث الطبيعية، والنزاع المسلح. وفي البيئات التي حددت على أنها ضمن "النزاع المسلح" حُدد عدد من المسائل المعينة والخاصة بحماية الأطفال على أنها ذات أولوية قصوى. وتضم تلك المسائل الألغام الأرضية، وتجنيد الأطفال، ولم شمل الأسر، والصحة العقلية، والنزوح الداخلي، وغيرها. ومع ذلك، رغم اختلاف البيئات التي تنفذ فيها بعض برامج حماية الأطفال فإن هذه البرامج تُظهر بعض الخصائص المشتركة نظراً للدور الرئيس الذي يمثله المهنيون في مجالي العمل الاجتماعي والصحة العقلية في هذا الميدان. ومثل هذه الخصائص المشتركة تتضمن توجيهاً فردياً وتركيزاً على مجموعة عالمية شاملة مفترضة لحاجات الأطفال<sup>27</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأت حماية الأطفال وفقاً للمفهوم الذي يراه خبراء الصحة العقلية والعمل الاجتماعي في التركيز على معالجة المشكلات على المستوى المتوسط مع كل طفل على حدة وعائلته المباشرة. أما بالنسبة للمسائل التي قد تطرح حول العوامل البنوية وعمليات الاقتصاد السياسي التي تتضمنها والتي قد تتسبب في تهديد خطر ومنظم للأطفال والتي بذلك تتطلب معالجتها كأولوية، فلم تُثر إلا قليلاً ضمن ميدان حماية الأطفال متأثرة بالعمل الاجتماعي والصحة العقلية. وكما سنستعرض لاحقاً، فإن لحماية الأطفال وفقاً للنموذج الفردي، والعام واللاسياسي تبعاتها الخاصة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتسارعت الجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق وإيجاد المزيد من القواسم المشتركة بين مختلف النشاطات في الميدان الإنساني خاصة تلك التي جاءت ضمن مبادرة الإصلاح الإنساني العالمي لعام 2005. ورغم الإقرار بالحاجة للتطبيق على أرض الواقع المحلي إلى حد ما، فما زالت المنظمات الإنسانية على أرض الواقع متجهة نحو توحيد المعايير في الجهود الإنسانية المبذولة. ويلاحظ ذلك في ميدان حماية الأطفال الذي يشهد حواراً عالمياً المستوى أدى إلى ظهور الأدلة، والكتيبات، وقوائم الشطب، بغرض مساعدة الكوادر الميدانية، صراحةً أو ضمناً، على تأمين نهج موحد ينطبق على جميع السياقات المختلفة<sup>28</sup>. ويعد التوجه إلى توحيد المعايير الذي انتحته المنظمات الإنسانية واحداً من عناصر النهج الذي يضع في سلم أولوياته الكفاية الفنية ضمن القطاعات الموضوعية على حساب المهارات التحليلية والمعارف المحلية للتاريخ، والسياسات والثقافة المرتبطة بالسياق الذي تُنفذ البرامج به. ومن هنا، تختلف ورقة السياسات الحالية عن كثير من الأدبيات التي ظهرت مؤخراً في ميدان حماية الأطفال التي تتسم بالصبغة العمومية والعالمية، فنحن هنا نضع في الاعتبار سياقاً محدداً نركز عليه: الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2009. وسنستعرض في هذه الورقة، التساؤلات المثارة بتطبيق نهج معياري لحماية الأطفال في هذه البيئة التي تتعرض فيها مفهومات حماية الأطفال وأفاقها للاختلاف الكبير بسبب المفهومات المحلية لنماء الأطفال من جهة والتطلعات الجماعية للناس الذين يعيشون تحت الاحتلال منذ عقود من الزمن من جهة أخرى.

### مبادئ حماية الأطفال

لم تظهر حماية الأطفال كميدان منفصل من العمل الإنساني إلا خلال تسعينيات القرن الماضي، ومع ذلك، يمكن القول إن جذور الإطار العام الأخلاقي لحماية اليافعين في أوضاع النزاع المسلح والعنف السياسي تعود إلى فترة مبكرة من القرن العشرين. وبعد الحرب العالمية الأولى، ظهر إغلانتين جيب وزملائها في بريطانيا مدافعين بحرارة عن قضية حماية أطفال الجيوش المنهزمة. وفي جميع أنحاء أوروبا، وقعت أعداد هائلة من الأطفال تحت خطر الجوع نتيجة الحصار الذي فرضته قوى التحالف المنتصرة. وتقول إغلانتين معترضةً على سياسة الحكومة البريطانية "يستحيل علينا إن كنا بشراً حقاً أن نقف مكتوفي الأيدي أمام وضع الأطفال وهم يموتون جوعاً دون أن نحرك ساكناً لإنقاذهم"<sup>29</sup> حتى أنها تعرضت للاعتقال في مرحلة من مراحل نضالها على خلفية توزيعها لمنشورات وملصقات في ساحة ترافلغار في لندن تضمن كلمات تقول: "إلى ما ترمز كلمة بريطانيا؟ إنها ترمز إلى الأطفال الجياع، والنساء المعذبات، وقتل المسنين" ونشرت مع هذه الكلمات صوراً للأطفال النمساويين الضعفاء<sup>30</sup> فكان رد السلطات عليها

بالاعتقال وتوجيه التهم لها ثم إدانتها بموجب قانون الدفاع عن المملكة. لكن حادثة الاعتقال تلك أكسبتها شعبية كبيرة استفادت منها في حشد الدعم الشعبي وسرعان ما أسست بعدها منظمة إنقاذ الأطفال التي نمت خلال القرن العشرين لتصبح منظمة عالمية الانتشار وتبوأت مركز الصدارة في الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في تحس حياة الأطفال. كما كان لهذه الشخصية أثر كبير جداً في ظهور إعلان حقوق الطفل لعام 1924، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، كما ناضلت لضمان أن تعترف عصبة الأمم وقتها بمسألة حماية الأطفال على أنها واحدة من أهم الواجبات المناطة بها.<sup>31</sup>

وتشكل الفلسفة والأعمال التي عبرت عنها إيغلانتين ركيزة أساسية مهمة ومحكاً لأخلاقيات حماية الأطفال عبر الحدود الوطنية، وبهذا الصدد، نود لفت الانتباه إلى أربع خصائص أساسية للنهج الذي اتبعته إيغلانتين ولمتعلقة بشكل خاص بالسياق الفلسطيني. فأولاً، يقع في صلب فلسفة إيغلانتين مبدأ ضرورة أن تتجاوز حماية الأطفال جميع الاعتبارات المبنية على المصلحة الذاتية الوطنية التي تنعكس على العقائد الرئيسية لفكرة الأمن الإنساني التي ظهرت في التسعينيات.<sup>32</sup> وثانياً، تركز اهتمام إيغلانتين على التصدي لأسباب التهديدات الواقعة على بقاء الأطفال ورفاههم، وفي قضيتنا هذه يعني ذلك إزالة الحصار المفروض من قبل قوات التحالف، بدلاً من البحث عن طريقة للقضاء على آثار هذا الحصار. وثالثاً، وللتعامل مع الأسباب بدلاً من الاقتصار على معالجة الآثار، تحدثت إيغلانتين وضع الدولة في المواجهة، ويبيّن ذلك حتمية المشاركة السياسية ودعوة الدولة إلى النظر في الأمور على أساس واضح. وأخيراً، يقع في حشد الرأي العام محور الهدف من تأسيس إيغلانتين لمنظمة إنقاذ الأطفال. وبعيد الحرب العالمية الأولى مباشرة، واجهت إيغلانتين معارضة شرسة إزاء دعوتها بإبلاء الاهتمام وتقديم المصادر لأطفال الألمان والنمساويين. ورغم ذلك كله، استمرت إيغلانتين في إصرارها وتمكنت من تحقيق الفوز بقدر كاف من الدعم العام مطلقاً وكذلك كسبت الدعم من أصحاب النفوذ وتمكنت من الاستمرار في بذل جهودها في هذا الإطار.<sup>33</sup> ويمكننا إضافة خاصية خامسة لهذه الخصائص التي تميز بها نهج إيغلانتين ألا وهي القيادة المستبصرة المصبوغة بالعزم والتصميم والتي كانت سبباً رئيسياً في نجاح الجهود التي بذلتها في حماية الأطفال.

ويمكننا القول إن إيغلانتين كانت رائدة ما يعرف اليوم "بحقوق الأطفال المبنية على النهج" التي تبنتها لاحقاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالأطفال بما فيها جميع أعضاء اتحاد إنقاذ الأطفال الدولية تقريباً. وكان النهج القائم على الحقوق غالباً ما ينظر إليه على أنه الوجه المقابل للتوجه البديل نحو تلبية الحاجات الرئيسية التي طغت على التنمية وجهود المساعدات لفترة طويلة من القرن العشرين. ويمكن توضيح الفرق بين النهجين بالآتي:

غالباً ما يسعى النهج القائم على الحاجات إلى الحصول على مزيد من الموارد لمساعدة الجماعة المهتمّة على الحصول على الخدمات. أما النهج الحقوقي، فهو يدعو في المقابل إلى مشاركة المصادر المجتمعية المتاحة على قدر أكبر من المساواة بما يضمن للجميع الوصول إلى الخدمات نفسها على قدم المساواة. وبذلك تنطوي مساعدة الناس في التأكيد على حقوقهم على المشاركة في الحوار السياسي. وفي حين لا يقر النهج القائم على الحاجات بالضرورة على التهميش المقصود أو التاريخي، يسعى النهج الحقوقي مباشرة إلى التغلب على مثل هذا التهميش.

أما الفرق الرئيسي الثاني بين النهجين فيتعلق بالبواعث. فربما يمكن من حيث المبدأ تلبية الحاجات الرئيسية من خلال الأعمال الخيرية، لكن الإجراءات المبنية على النهج الحقوقي تقوم على الالتزامات القانونية والأخلاقية لتنفيذ واجب ما يسمح للمواطن بممارسة حقه.<sup>34</sup>

وحق الحماية من المبادئ التي تنصب في صلب عمل اتفاقية الأمم المتحدة للطفل، فتلبية هذا المبدأ بحد ذاته يتضمن حتماً "المشاركة في الحوار السياسي" المبني على الالتزامات القانونية المتمثلة في دعوة من تقع عليهم المسؤولية، خاصة الدول الأعضاء للاتفاقية المذكورة، ولغيرها من الصكوك والاتفاقيات الدولية. ومن المنظور الإنساني كذلك الذي درجت العادة على انتحائه، لن تحظى مثل هذه المشاركة في عالم السياسة قبولاً، وهذا ما يشكل خرقاً للمبدأ الأساسي للحباد. ومع ذلك، فقد خضع هذا المبدأ خلال السنوات الأخيرة إلى مراجعة حثيثة واسعة النطاق ضمن الجهود الرامية إلى تطوير "حركة إنسانية جديدة" وصفتها فيونا كوكس بالآتي:

تقع السياسة على رأس الحركة الإنسانية الجديدة. فالحركة الإنسانية ترى في الإغاثة اللامسائية، والمحايدة، والإنسانية أمراً ساذجاً يثير التساؤلات. وبدلاً من ذلك، تطالب الحركة الإنسانية الجديدة بقدر أكبر من المساعدات المبنية على الوعي السياسي بما

يمكن من تحقيق الأثر الحالي المستقبلي لتدخلات المساعدة على سياسات النزاع ولتضمن ارتباط المساعدات بالأدوات العسكرية والدبلوماسية ضمن إستراتيجية واضحة متماسكة لحل النزاعات.<sup>35</sup>

وفي حين شهد موقف الحياد تراجعاً كبيراً في الدعم، ما زال الحياد المبدأ الرئيس المرشد لأي وكالة من الوكالات الإنسانية. وتشارك مختلف الأطراف المعنية بتفسير الحياد على أنه ضرورة تجنب توجيه النقد العلني للسلطات المسؤولة عن الإساءات الواقعة على حقوق الإنسان. لكن الحياد بالمقابل يتضمن أيضاً التطبيق المستمر للمعايير القانونية في بيانات المنظمة المتعلقة بالتعامل مع جميع أطراف النزاع.

لكنّ المعلقين بمن فيهم كوكس أشاروا إلى بعض القيود المهمة على المشاركة السياسية التي تفرضها "الحركة الإنسانية الجديدة" ومنها على سبيل المثال أنها تقود الوكالات إلى تمييز "الضحايا" ممن يستفيدون من المساعدات الضرورية لبقائهم عن غيرهم من "الجنة" الذين لا يقدمون القدر الكافي من المساعدات، وهذا يعني التأكيد على عالمية المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، تنطبق معظم الأهداف المعلنة حول الوضع المسيس للحركة الإنسانية الجديدة على حالة الحرب الدائرة بين عدوين متكافئين في القوى تقريباً والتي لا يفوز بها أي منهما. ويبقى السؤال فيما إذا كانت حجج هؤلاء المعلقين تنطبق على وضع يسود فيه الاحتلال ومصادرة الممتلكات لعمد من الزمن يعاني فيه المدنيون أساساً (في غير فترات العنف الشديد القصيرة) من شح سبل البقاء. وبدلاً من ذلك، تسعى هذه الورقة من ناحية حماية الأطفال في فلسطين إلى الكشف عن المشكلات الناتجة عن الإنكار المنتظم للسبل والموارد الضرورية للحصول على التعليم ولصحة، وحرية الحركة وتكوين الجمعيات وغيرها من الحريات. والمشكلة في صميمها ذات طابع سياسي تتطلب في المقام الأول رداً مبنياً على إنفاذ المعايير القانونية الواضحة، وفي هذا السياق الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحظى وجهة النظر المؤيدة للمشاركة السياسية المحايدة بتأييد خاص.

وفي الوقت الحالي، يلاحظ أنه ليس كل المنظمات الدولية التي تركز على الأطفال والعامل في مجال حماية الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة توظف عملها صراحة وفقاً للحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي. ومع ذلك، ومهما اختلفت اللغة المستخدمة، سبق نقول إن حماية الأطفال أمر أخلاقي أساساً ضمناً على اعتبار ضرورة تقديم الحماية الخاصة للأطفال وضرورة ضمان بقائهم بغض النظر عن الظروف التي يخضعون لها. وربما تُسن مسؤولية تقديم مثل هذه الحماية بصورة الحماية الأبوية التي تمنح فرصة ضئيلة للفتيان أنفسهم بتحديد حاجاتهم الحماية، أو قد تحدد من دورهم في المجتمع بحجة ضمان سلامتهم. ومع ذلك، لا يمكن القول بأن هذا النهج الأبوي حتمي، ففي حين أن العلاقة ما بين الحماية والمشاركة تتسم بالتعقيد فيجب لأي منهما أن تشكل عائقاً مانعاً للآخر. وبالفعل، فقد يقال إن الحماية لا يمكن تعزيزها إلا بتناول قضية الفتيان على أنهم من المشاركين القادرين على تحديد الاستراتيجيات المناسبة وانتهاجها.

### الأراضي الفلسطينية المحتلة كسياق للجهود المبذولة في حماية الأطفال

وفقاً للفئات المعيارية للسياق الذي يفرض على منظمات حماية الأطفال بذل جهودها الطارئة، المتمثلة في النزاع المسلح والكوارث الطبيعية، فمن الواضح أن الأراضي الفلسطينية المحتلة ينظر لها على أنها متأثرة بالنزاع المسلح. ويصادف تشخيص الوضع ذلك مع اللغة الحالية التي تستخدمها الدول الغربية التي تصف فيها الوضع على أنه أساساً نزاع عربي-إسرائيلي أو نزاع إسرائيلي فلسطيني يتطلب بالضرورة الوصول إلى تسوية تفاوضية من خلال عملية السلام. وفي عدة نصوص أكاديمية عامة حول حالة الحرب المعاصرة كما في وسائل الإعلام الغربية، ينظر للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بالمثل على أنه وضع من النزاع المسلح الذي يضم طرفين متماثلين في القوى إلى حد ما تصارع إحداها الأخرى في معركة لكسب الأرض والموارد.

ورغم أن الفهم العام حول الفلسطينيين والإسرائيليين مبني على أن هناك طرفين متكافئين نوعاً ما في القوى، ما زال هناك اختلاف في التعامل مع قضية الأمن الأساسي للأطفال. وعبرت الحكومات عن التزامها الثابت بالحفاظ على أمن إسرائيل ولهذه الغاية المعلنة قدمت لها الدعم المالي والعسكري<sup>36</sup>. فضلاً على أن هذا الموقف أعلن مراراً كشرط مسبق للخوض في أي مناقشات حول السلام. أما أمن الفلسطينيين بالمقابل وبمن فيهم الأطفال فلم تكن تلق سوى اتخاذ التدابير الآتية التصحيحية، وذلك يشير إلى افتراض ضمني هو أن أمن الفلسطينيين لن يتأتى إلا بعد التوصل إلى اتفاق للسلام في حين يرى الإسرائيليون السلام مشروطاً بالأمن.

### ٣. الاحتلال وحماية الأطفال

ولا شك بأن العنف السياسي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية المحتلة مصدرٌ من مصادر الأذى لدرجة لا يستهان بها على الفلسطينيين يمكن بها تبرير وجود المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة. ومع ذلك، فلا يمكن فهم ذلك بالشكل الأفضل إلا بالنظر إلى واقع الاحتلال أولاً (والمصادرة المستمرة للأراضي والمصادر) ومقاومة الاحتلال المستمرة عبر السنين. وتصف ليزا طرافي وضع الفلسطينيين قائلة:

”...يعيش فلسطينيو الأراضي المحتلة منذ عقود تحت وطأة الحرب، وما زال وضع الطوارئ مخيماً عليهم رغم تذبذبه بين مد مجزر من وقت لآخر، وما زال إدراك الفلسطينيين لتعرض وجودهم وهويتهم في الأراضي المحتلة للخطر جزءاً كبيراً من الشعور العام المخيم على الفلسطينيين.“<sup>37</sup>

أما المصدر الثاني للعنف السياسي فينبع من الاقتتال الداخلي بين الفصائل الفلسطينية ذاتها وخاصة بين القوات الموالية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وتلك الموالية لحركة تحرير فلسطين (فتح). ونحن هنا لا نرغب في تجاهل ما يكتنف ذلك الاقتتال من مخاطر على الأطفال ولا نوي التقليل من ذلك الخطر، لكننا نريد التركيز على وجه الخصوص على أن الاحتلال والمقاومة على أرض الواقع قد استمرتا لفترات طويلة وكان لهما الضرر الأكبر على الأطفال الفلسطينيين نوعاً وكماً. وعدا عن ذلك، هناك سبب وجيه في اعتقادنا بأن الاقتتال الداخلي بين الفصائل الفلسطينية قد ازداد سوءاً وما زال يزداد بسبب إسرائيل (والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً) لأنها ترى في ذلك الاقتتال جزءاً لا يتجزأ من جهودها المبذولة في إحكام قبضتها على فلسطيني الأراضي المحتلة.<sup>38</sup>

من ناحية المنظمات الدولية العابرة للحكومات والعامة في مجال حماية الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد أنها جميعاً تشير صراحة إلى الاحتلال الإسرائيلي الذي تراه بكل وضوح مصدراً لجميع أنواع التهديدات التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون. ومع ذلك، لا يوجد هناك فهم كافٍ للتحديات التي يفرضها الاحتلال ولا للجهود المرتبطة به المتمثلة في مصادرة الأراضي والمصادر على أنها سبب في إثارة قضية ملاءمة انتحاء النهج العالمي لمعالجة قضية حماية الأطفال في النزاع المسلح. وبذلك، يعامل الاحتلال تلقائياً على أنه مرتبط ببيئة النزاع بدلاً من النظر إليه على أنه وضع مميز مختلف قد يتطلب تطوير نوع معين من التفكير والإجراءات اللازمة. وهنا، نريد أن نقول إن مثل هذا التمييز ليس متميزاً من الناحية النظرية فحسب بل إنه أيضاً عنصر أساسي في فعالية الجهود المبذولة في ميدان حماية الأطفال. وبدلاً من النظر إلى مهمة حماية الأطفال الفلسطينيين باستخدام لغة ”حالة الطوارئ الإنسانية“ وأدواتها، سيكون أكثر ملاءمة وفعالية اعتبار السياق الفلسطيني على أنه من سياقات ”أزمة حقوق الإنسان أو أزمة الحماية“ ما يشير إلى المشاركة السياسية المتضمنة في أي تدخل يراود له النجاح. ولتوضيح هذه الفكرة المحورية، ننتقل الآن إلى نقاش الطبيعة المحددة للتحديات الماثلة أمام حماية الأطفال الفلسطينيين والناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي واستمرار بذل الجهود الإسرائيلية في ممارسات مصادرة الأراضي والموارد.

المُحاور: "ماذا الذي يفعله الأطفال لحماية أنفسهم، وما الذي يمتلكونه في سبيل تحقيق ذلك؟" المجيب: "لشيء... ما يمكنني قوله إنه لا حيلة لهم. فملجأهم الوحيد يتمثل في عائلاتهم ومدارسهم فحسب، ولو أن عائلاتهم ذاتها لا تملك القدرة على حمايتهم، فالعائلات غير قادرة على حماية صغارها."  
- (نقلًا عن من حوار مع عامل في منظمة غير حكومية فلسطينية)

يُبطل الاحتلال الإسرائيلي والجهود المتواترة للدولة ومساعي مواطنيها للاستيلاء على الأراضي والموارد أي افتراض بوجود خط مواجهة يكون الأطفال آمنين وهم بمنأى عنه. فهذا يفرض "العدو" هيمنته على المناطق رسمياً، تلك المناطق التي يقطنها المدنيون، وسرعان ما يتجاهل الاتفاقيات التي تدور حول الحكم الذاتي فيما يتعلق ببقية المناطق، ما يضع أمنها القومي موضع تبرير. وكما ينجلي في العديد من أوضاع النزاع المسلح، تُكرّس الوكالات والمنظمات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كثيراً من جهودها لتأمين مناطق خاصة لضمان سلامة الأطفال، وغالباً ما تطبق في هذا الصدد مفهوم "الحيز الصديق للطفل". ورغم ذلك، وحتى لو لم يكن هناك قوة مسلحة أو شرطة للرد على توغلات الجيش الإسرائيلي وضراوة مستوطنيه، فإن أي حيز لحياة المدنيين الفلسطينيين، مهما كان قريباً، يمكن أن يكون عُرضة لاجتياح القوات العسكرية مع إفلاتها من العقوبة في أي وقت. وقد أثبتت الاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن نطاق الولاية الفلسطينية على أجزاء معينة من أراضي الضفة الغربية "المنطقة أ" أنها عديمة التأثير تقريباً على سلطة الاحتلال التي تباشر توغلاتها المعتادة والتي تنطوي على عمليات الاغتيال والاعتقال وتدمير الممتلكات والمنازل، لتفضي خياراتها في النهاية إلى مخيم للاجئين في أيما قرية أو مدينة<sup>39</sup>. ويتفهم أطفال فلسطين أنفسهم وبصورة جيدة ضعفهم وتعرضهم للعنف الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، في سياق جلسة التخطيط والمناقشة التي تحاورنا فيها مع أطفال بين عمري العشر والأحد عشر عاماً، وذلك بمخيم اللاجئين خارج مدينة نابلس سألناهم عن الأماكن التي تمثل لهم مواطن الحماية والشعور بالأمان حينما تكون هناك توغلات من قبل الجيش الإسرائيلي. بادئ ذي بدء، مثلت المنازل لبعض الأطفال الملاذ الأمان بالنسبة لهم. في حين كان لأحد الصبية رأي مخالف: "لا يوجد ملاذ آمن يؤوينا، فالجنود منتشرة في كل مكان، حتى داخل منازلنا." وسرعان ما وافقه الرأي أطفال آخرون داخل المجموعة. ولطالما كانت هذه هي رؤية أطفال فلسطين للوضع.<sup>40</sup>

ويسوء الوضع بشدة داخل المنطقة "ج" (الواقعة تحت القبضة الكاملة لإسرائيل)، وهنا أنكر الفلسطينيون بشكل منهجي إمكانية محاولة إقامة "حيز صديق للطفل". ويكاد يستحيل الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لإقامة المباني فوق الأراضي التي يملكها الشعب الفلسطيني، ونتيجة ذلك أنه حتى أماكن اللعب معرضة للتدمير. وقد حدث ذلك بالفعل، على سبيل المثال، في قرية عزون بالقرب من قلقيلية حيث أقيمت حديقة للأطفال عام 2005 بتمويل دولي، ثم تلا ذلك بوقت قصير تدمير لها من قبل السلطات الإسرائيلية<sup>41</sup>. وحذرت السلطات ذاتها المنظمات الدولية من الرد، وفي الوقت ذاته، عند زيارتنا للحديقة عام 2009، وجدناها أطلالاً<sup>42</sup>.

أما فيما يتعلق بمفهوم "خط المواجهة"، الذي قد يكون الأطفال بمنأى عنه، فهناك علامات استفهام كبيرة عليه مع تقسيم إسرائيل المتعدد لأراضي الضفة الغربية وفصلها عن القدس الشرقية (وعزلها بصورة تامة عن غزة). فهناك ما لا يُعد ولا يُحصى من نقاط التفتيش والمساحات الشاسعة من الأراضي المصادرة لمصلحة المستوطنات أو "المناطق العسكرية المغلقة" التي من شأنها أن تعيق حرية حركة المواطنين الفلسطينيين على الدوام، بإحاطتها بالمستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية التي غالباً ما تُقام فوق قمم التلال التي تلوح عليهم<sup>43</sup>. ويخضع المدنيون بمن فيهم الأطفال للاستخدام العشوائي لنقاط التفتيش "الطائرة"، والإغلاق التعسفي لنقاط العبور بين المناطق الفلسطينية، وكذلك يُفرض عليهم حظر التجول الذي يعيق الحياة العامة تماماً. فعليهم أيضاً تحويل طريقهم نحو السواتر الترابية التي تغلق الطرق المؤدية للعديد من القرى، وتجنّب الطرق التي قد حُصصت من أجل استخدام المستوطنين دون غيرهم. وهذه الممارسات جميعاً تنوّه على أرض الواقع عن قدرة قوات الاحتلال على الوصول بسهولة إلى المجتمعات الفلسطينية وعزلها، ويواصل المستوطنون المتطرفون في بعض المواقع أعمال العنف المُتعمّدة التي تهدد وتحد من حركة الأطفال، كما ينجلي في الوضع بمنطقة التّواني جنوب تلال الخليل (انظر دراسة الحالة رقم 1).



## دراسة الحالة ١: عنف المستوطنين في التواني

في مواقع عدّة عبر الضفة الغربية، يبقى الأطفال عُرضة لأعمال العنف المباشرة في ظل العزلة وانعدام وجود الدولة. ومن أمثلة ذلك، إساءة معاملة الأطفال الذين يعيشون حول مدينة التواني على يد المستوطنين المجاورين. ويعيش ما يقرب من 600-700 فلسطينياً ببلدة التواني والقرى السبعة المحيطة بجنوب تلال الخليل. ويقع هذا الموقع في المنطقة "ج" من الضفة الغربية، وبذلك يخضع لسيطرة إسرائيل الكاملة. وفي عقد الثمانينيات، أقيمت مستوطنتا الماعون وكرميل، وإلى جوار الماعون تقح- هافات ماعون- التي أقيمت عام 1997 ليقطنها بعض من المستوطنين الأكثر تطرفاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>1</sup>

ولطالما تعرّض الشعب الفلسطيني الذي يحيا بالقرب من تلك المستوطنات إلى أعمال وتدابير العنف المتكررة التي تنتهك حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك عمليات الهجوم المباشرة، وتسميم الأرض حيث يرعون أغنامهم، وسرقة محاصيلهم وحرقتهم.<sup>2</sup> إضافة إلى سعي المستوطنين لضمان إهدار كافة الجهود التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية للقرى- وإمدادات المياه، والكهرباء، والمنازل، والمباني العامة. وينجلي هدفهم هنا من أنهم يسعون نحو استفزاز الشعب الفلسطيني لإرغامه على مغادرة المنطقة كلياً.

وفي الوقت الذي تتعدد أعمال المستوطنين وما لها من أثر على الأطفال بشكل سلبي داخل المجتمعات الفلسطينية التي يعيشون فيها بالمنطقة، تمثل ممارسة أعمال العنف المباشر عليهم أثناء فترة ذهابهم من وإلى المدرسة تهديداً جلياً لهم كأطفال، حيث تقح المدرسة المحلية التي تخدم المنطقة ببلدة تواني، ويمر الطريق الذي يعبره الأطفال من قريتين مجاورتين بين ماعون وهافات ماعون، وقد سورّ المستوطنون أحد الأقسام. وبينما يصطحب بعض متطوعي منظمة صانعي السلام المسيحي التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، والمنظمة الإيطالية "عمليات الحمايم" الأطفال للمرور عبر الممر لا يُسمح للبالغين بالمرور بصحبة الأطفال على طول القسم المُسور. ولذا على الأطفال المرور بمفردهم، ما يؤدي إلى مهاجمتهم في حالات لا تُعدّ ولا تُحصى.<sup>3</sup> وحتى المتطوعين عرضوا للاعتداءات، بيد أنهم أقل عُرضة لعمليات الاعتقال عن غيرهم من القرويين الذين يتعرضون للأسر بشكل متكرر من قبل السلطات الإسرائيلية عندما يحاولون الدفاع عن عائلاتهم وممتلكاتهم.

وفي عام 2004، كلف الكنيست الإسرائيلي جيش الدفاع الإسرائيلي بتوفير المرافقة للأطفال عند عبورهم داخل المنطقة المسورة بغية حمايتهم من المستوطنين. ويرصد كل من متطوعي صانعي السلام المسيحي وعمليات الحمايم الموقف بالمنطقة يومياً ويؤكدان على تكرار فشل الجيش في الوفاء بالتزاماته. وعندما تأتي سيارة العدو بالفعل لمرافقة وحراسة الأطفال، فغالباً ما تتأخر أو أنها قد تمضي بسرعة فائقة عبر المنطقة المسورة، وعلى الأطفال أن يهرولوا وراءهم لمواكبتهم. وأثارت السيدة رادিকা كوماراسوامي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح، موقف الأطفال بتلك المنطقة مع السلطات الإسرائيلية عقب زيارتها في نيسان 2007. وأشارت في تقرير لها للمجلس العام للأمم المتحدة لعام 2008 بأن: "الحكومة الإسرائيلية كانت ملتزمة حيال التحقيق واتخاذ الإجراء المناسب إزاء تجدد الاعتداءات من قبل المستوطنين على أطفال المدارس بقرية تواني".<sup>4</sup> ومع ذلك، لا يوجد دليل يوحى بالتغيير الفعلي: ففي العام الدراسي 2007-2008، كانت هناك 14 واقعة هجومية موثقة

شنها المستوطنون على الأطفال.<sup>5</sup> وقدّم لنا أحد زعماء المجتمع المحلي الملاحظة التالية عن الوضع في قرية التواني: "منذ عام 1976 إلى الآن، و(الإسرائيليون) ينتهجون هذه الإستراتيجية، إستراتيجية إجلاء الناس. فخطتهم هي جعل حياة الشعب الفلسطيني أصعب وأدهى، لتمهيد الطريق لهم للتخلص منّا بإجلائنا من البلاد."

"متطوعو صانعي السلام المسيحي يصطحبون (الأطفال)، ويشاهدون كل شيء، ما ساهم حتى الآن في توضيح الأمر، إلا أننا ما زلنا بحاجة لحلول جذرية وفعلية، فعلياً أن نبعد هؤلاء المستوطنين عن أطفالنا."

لقد أصبح وصول الأطفال للخدمات الأساسية والفرص الاجتماعية والترفيهية والى الرعاية والحنو من أقرابهم من غير الدرجة الأولى خاضعاً لأمزجة القوات العسكرية والإدارية لإسرائيل، فبالنسبة للأطفال ذوي الحاجات الخاصة ممن في حاجة إلى خدمات الخبراء التي لا تتوافر إلا في مناطق محدودة من الحضر، قد تُفرض القيود على الوصول والتنقل، ما يسبب تهديداً خاصاً لرفاههم ونمائهم.<sup>44</sup> فعندما تتحرك الأطفال، خاصةً إلى خارج المراكز الحضرية الرئيسية، مثل نابلس، فيكونوا في موضع خطر من ناحية الإيذاء الجسدي واللفظي، وكذا عُرضة للإلقاء القبض بشكل تعسفي، والتأخر لفترات طويلة عند نقط التفتيش الدائمة و "المتنقلة" في ظل ظروف غير لائقة تماماً.<sup>45</sup>

ولا تمثل الأعمال القسرية المنتهجة على الحركة مصدراً للخطر في حد ذاتها فحسب، بل تلقي بظلالها أيضاً على الحد من فرص حصول الأطفال على المعرفة الأولية للمساحات الواقعة وراء مدينتهم أو قريتهم مباشرةً وبذلك تنمية شعور الوطنية تجاه فلسطين كمجتمع وطني، وكأرض دولتهم المستقبلية، الأمر الذي كشفت عنه عدّة مناقشات لمجموعات التركيز التي أجريت مع كلٍ من الآباء والأطفال والتي من خلالها قارنا الرحلات التي أجراها البالغون في صغرهم مقارنةً برحلات الصغار في هذا الجيل الحالي. وهكذا، فعلى سبيل المثال، مقارنةً مع آبائهم ممن سافروا إلى أماكن لا حصر لها داخل الضفة الغربية وخارجها أثناء رحلاتهم المدرسية، يتعرض تلاميذ اليوم لقيود تحد من حريتهم إلى أبعد نطاق لا يجعلهم يتجاوزون بعض المدن كأريحا وحديقة الحيوان المهجورة في قلقيلية.<sup>46</sup> وكما علّق أحد العاملين بمنظمة غير حكومية فلسطينية قائلاً:

... هذا الصباح، كنت في قمة الأسى حينما ذهبت بناتي في رحلة مدرسية، وأنا أعلم ما كانت تعنيه الرحلة المدرسية قبل عشر سنوات تماماً، حيث كانت تعني ذهابهم إلى حيفا، صعوداً إلى تل أبيب/ يافا، وبالفعل ذات مرة ذهبوا إلى الأردن، وما إلى هناك. وبذلك كانت تذهب إحدى فتياتي إلى أريحا، التي نزورها أسبوعياً، وتذهب الأخرى إلى جنين وقلقيلية. وكانت هذه هي الرحلة المدرسية... أعتقد أنه أمر سياسي أكبر-إنها محاولة لإعادة هيكلة واحتواء مدى إدراك الناس لأماكن معيشتهم والكيفية التي يتشكل بها المجتمع. ونحن نفهم تداعيات ذلك. فأعتقد أنه من الممكن توثيق ذلك ببسر. إننا نجري مناقشات الآن داخل مجتمعنا، فالأمر يمثل مجرد وصف لكيفية تأثير انفصال الضفة الغربية عن غزة ليصبح هناك شعبان لا لشعب واحد، سواء استحسنا الأمر أم لا، فهناك الشعور بأن هذه هي غزة، وهذه هي الضفة الغربية، وكل منهما يمثل كياناً مختلفاً عن الآخر. ... وكذلك القدس كيان مختلف، وأيضاً الشمال والجنوب (الضفة الغربية)، ويمكنك رؤية ما يحدث بالمجلس. ولا يعني ذلك بتصعيب الوصول فحسب، ولكن بكيفية تشكيل مجتمعنا.

ومن خلال ممارسات الحكومة الإسرائيلية لعمليات الحصر التي تنتهك الحقوق الأساسية لحرية الحركة المضمونة في القانون الدولي، فإنها تقوض تشكيل مواطنة وطنية تشكل أمراً رئيسياً لبقاء أي دولة فلسطينية مستقبلية. وفي حين يتغيب الشعور بأن حماية الأطفال تمكنهم من السفر داخل مواطنهم الخاصة وخارجها والتفاعل بحرية مع غيرهم من المواطنين، خاصةً ضمن المفاهيم العالمية الحالية لحماية الطفل، فهذا يمثل مصدراً للقلق الواضح بالنسبة للآباء ويرتبط بشكل مباشر مع ظروف الاحتلال والاستيلاء على الممتلكات التي عاصرها الشعب الفلسطيني لعدّة عقود. وعلى أي حال، تُعد حرية الحركة حق إنساني أساسي وهو ما ينجلي في نص المادة رقم 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي ظل ظروف الاحتلال العسكري والاستيلاء على الممتلكات، يمكن التحول عن معظم مناطق المعيشة جوهرية بالنسبة للفلسطينيين، لاعتبار أنه غالباً ما يُتغاضى عن الموارد الطبيعية. وعلى وجه الخصوص، عادةً ما تُغلق مصادر المياه التقليدية التي غالباً ما توجد في مركز القرى ويحوّل توريد المياه إلى مستوطنات مجاورة، الأمر الذي يحمل بين طياته عناصر هامة متضمنة من أجل حماية الأطفال (انظر دراسة الحالة رقم 2).

ومع الإجراءات الإسرائيلية بالحد من وصول المجتمعات الفلسطينية إلى موارد المياه- مباشرةً وكذلك من خلال إحكام قبضاتها على الحركة- انخفض معدل استهلاك الفرد للمياه دون المستويات الدولية المقبولة. فحسب توصية منظمة الصحة العالمية والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي لا يجب أن تقل كمية المياه عن 100 لتر لكل فرد يومياً للاستعمال المنزلي في حين لا يتجاوز متوسط استهلاك الفلسطينيين للماء بالضفة الغربية أكثر من 63، بل إنها لا تزيد على 30 في بعض المجتمعات وأحياناً 10 لترات للفرد الواحد في اليوم.<sup>47</sup> أما بالنسبة للإسرائيليين فيصل معدل استهلاك الماء للفرد في اليوم 330 لتراً، ومن المعلوم أن المتوسط للمستوطنين سيكون بالطبع فوق ذلك المعدل.<sup>48</sup> وفي الوقت الذي يستمتع فيه أطفال المستوطنين الإسرائيليين بالسباحة في المسابح واللهو واللعب على المسطحات الخضراء الخصبة، فنظرًا لهم من الأطفال الفلسطينيين، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعانون من أعلى معدلات ندرة المياه في العالم.<sup>49</sup> وعلاوة على ذلك، لا يعاني الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب من نقص أكثر الموارد أهمية بصفة أساسية واللازمة لبقاء الإنسان ألا وهي المياه النظيفة، بل العديد منهم يعيش في مواقع معرضة للسموم نتيجة النفايات المنزلية والصناعية التي يخلفها المستوطنون أو التي يطرحها المقاولون الإسرائيليون من داخل دولة إسرائيل.<sup>50</sup>

## دراسة الحالة ٢ حرمان الوصول إلى المياه في الحديدية

تقع الحديدية شمال غور الأردن، وتمثل مجتمعاً يعاني الكثير بسبب نقص المياه. وفي هذه البلدة، حُرِم الفلسطينيون من الوصول إلى موارد الماء الواقعة في قلب الأرض التي يعيشون ويرعون ماشيتهم عليها. بدلاً، يجب عليهم جلب المياه من خارج المنطقة مقابل أجور باهظة ما أدى إلى إئثار كواهل عدة عائلات محرومة فيها. ويزداد تضخم أجور إيصال المياه لعدة أسباب منها صعوبات الإيصال الناتجة عن القيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية. وبالمقابل، يتمتع المستوطنون بوصول غير محدود للماء بأسعار تدعمها إسرائيل.



بنيان مؤقت في قرية الحديدية وبجانبه خزان للمياه. جميع البنى التحتية الإنمائية محظورة، أما المنازل وأنظمة المياه التي بناها القرويون فقد تعرضت للتدمير.1



مصدر للمياه في منتصف منطقة الحديدية المحاطة بسياج وضعته السلطات الإسرائيلية. ويضخ هذا النوع من المياه إلى المستوطنات والمستنبتات المجاورة حيث تُزرع الأعشاب والخضروات لغايات تصديرها.



مزارع المستوطنات الإسرائيلية في غور الأردن.

## ٤ . دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حماية الأطفال الفلسطينيين

### الهيكل المؤسسي لحماية الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة

من العناصر الرئيسية في عملية إصلاح النظام العالمي الإنساني لعام 2005 إنشاء النظام العنقودي: بجمع الوكالات العاملة جنباً إلى جنب في مختلف المجالات الموضوعية. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا النظام في تقوية التنسيق والشراكة، بغية ردم ثغرات الاستجابة، وتجنب الازدواجية وتعزيز الاستجابة الموحدة والمهنية.<sup>51</sup> وتعد الحماية واحدة من هذه المجالات الموضوعية التي نشأ من أجلها النظام العنقودي. فعلى الصعيد العالمي، عادةً ما يقع جُل التركيز من قبل مجموعة الحماية العنقودية على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وحيث إن "الحماية" تُغطي سلسلة واسعة من الأنشطة، فقد تأسست المجموعات العنقودية الفرعية للتعامل مع بعض القضايا المحددة. وفي الهيكل الإنساني على الصعيدين العالمي والقطري، تعالج مسألة حماية الطفل مجموعة فرعية عادة ما ترأسها الأمم المتحدة. فعلى الصعيد القطري، عادةً ما تقود اليونيسيف مجموعة للعمل على حماية الأطفال، لتجمع بذلك المؤسسات الحكومية ذات الصلة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الوكالات الدولية العابرة للحكومات. فهذا هو إذن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يشارك في ترأس مجموعة الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وتعد هذه المجموعة من أكثر المجموعات التي لم تستلم تمويلًا كافيًا للعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ففي عام 2009، طلبت مجموعة الحماية ما مجموعه 20196906 مليوناً من الدولارات، ليصلها منه ما يقرب من 25% فحسب.<sup>52</sup> ويتمثل التفويض العام لهذه المجموعة في تنسيق جميع محاولات التدخل لتوفير الحماية، بما في ذلك أنشطة المناصرة؛ وبذلك جميع المنظمات المحلية والدولية والعابرة للحكومات مدعوة للمشاركة في اجتماعات التنسيق النظامية للمجموعة. وتقدم مجموعة العمل على حماية الأطفال لقيادة مجموعة الحماية بيانات حماية الطفل والمعلومات المرتبطة بأنشطة المجموعة، وقد أنشأت أيضاً مجموعة عمل الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية شارك في ترؤسها مسؤول الحماية النفسية الاجتماعية للطفل لدى اليونيسيف ومسؤول آخر من منظمة الصحة العالمية.

وظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة جديدة هي "مجموعة عمل 1612" التي ترصد وتقدم تقاريرها لمجلس أمن الأمم المتحدة حول الانتهاكات المحددة في القرار 1612 لعام (2005) والمتعلق بالأطفال والنزاع المسلح.<sup>53</sup> وشجع هذه المجموعة موظفو منظمة إنقاذ الأطفال (المملكة المتحدة) والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين، واليونيسيف، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ويرأسها الآن مسؤول متفرغ من اليونيسيف.

### الجهات الفاعلة لحماية الطفل

#### السلطة الفلسطينية

حماية الطفل مسئولية أساسية لدى الدولة على النحو المنصوص عليه صراحة أو التي تفترضه الصكوك القانونية الدولية والاتفاقيات<sup>54</sup>، وتشتمل هذه المسؤولية على تدابير منع وقوع أي شكل من أشكال العنف والإساءة والإهمال، فضلاً عن رعاية الأطفال ممن تنقصهم تدابير الوقاية. والدولة مسؤولة عن صياغة القوانين الوطنية التي تؤكد على كفاية التصدي لحقوق الأطفال، وتعزيز السياسات الوطنية ورصد الموازنات الكافية لحسن فعالية مثل هذا النظام على أراضيها. وبالنسبة للوضع الفلسطيني، لأكثر من ستين عاماً من النزاع وأربعين عاماً من الاحتلال، واعتماد كبير على المعونات، وكذلك الانقسام بين حكومة غزة بقيادة حركة حماس، وحكومة فتح في الضفة الغربية، قادت هذه العناصر مجتمعة إلى عرقلة عملية تطوير السياسات والممارسات ذات الكفاءة المعنية بحماية الطفل. وكذلك نجم عن عمليات التجزئة الجغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة والانقسامات السياسية والقانونية بين حكومتي حماس وفتح غياب التعاون من جانب حكومتي غزة والضفة الغربية، ما نتج عنه تأجيل لمشروعات القوانين الهامة إلى أجل غير مسمى منها على سبيل المثال، قانون الأحداث<sup>55</sup>. وقاد انتخاب حماس لعام 2006 إلى إجراء كافة المساعدات من جانب المجتمع الدولي وبالتالي تقويض قدرة الحكومة بشكل كبير فيما يخص حماية الأطفال، ما سبب أضراراً للهيكل التي استغرق بناؤها عدة سنوات. واستعادت السلطات الفلسطينية الدعم في الضفة الغربية حينما تقلدت الحكومة الراعية بقيادة فتح منصبها عام 2007. بيد أنه ظلت السلطات الحكومية بغزة منعزلة واندر دورها في حماية الأطفال.

ورغم العقبات والصعاب، أصدرت السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية عام 2005 ما يُعدُّ إحدى قوانين الطفل تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتواكب بذلك الالتزامات القانونية نحو تحقيق حق الأطفال في الحماية في محاولة منها لدمج المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل<sup>56</sup>. ويعزز قانون الطفل وقانون الشؤون الاجتماعية للإدارة العامة للطفولة والأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية وتقع مسئوليتها في تعيين مسؤول معني بالحماية في المحافظات التي يبلغ عددها 13

محافظة ليتولى دوره في التحري والرد على الحالات المشكوك بها من حالات العنف ضد الأطفال وإحالة الطفل إلى المركز المعني أو المنظمة المعنية بالوصاية أو الحماية.

## المجتمع المدني الفلسطيني

اعتباراً من عام 2004، وُجد ما يزيد على 150 منظمة فلسطينية اعتبرت نفسها قائمة على التعامل مع حقوق الأطفال وحاجاتهم بصفة عامة وحمايتهم على وجه الخصوص.<sup>57</sup> ونتيجة لغياب دولة فاعلة، ونتيجة لعدم امتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية الدولية،<sup>58</sup> فقد عمل المجتمع المدني الفلسطيني تاريخياً كقناة رئيسية لتقديم الخدمات وحماية الطفل، بالشكل الذي يضع أساساً لخلق وتنفيذ نظام وطني قائم على حماية الطفل. وتعمل المنظمات والجمعيات الخيرية في مجالات مثل الإعاقات، والحضانة، والفقر، الأطفال الواقعين في صراع مع القانون، وكذلك جميع القضايا المتعلقة بالعنف الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي. ومع تأسيس السلطة الفلسطينية وسن التشريعات والسياسات، تولى المجتمع المدني أيضاً دور الرقيب الحكومي: بالشكل الذي يمثل ضغطاً لأجل الوصول إلى تحسين النظام إضافةً إلى كسب التأييد في مساءلة المسؤولين حول حماية الأطفال الفلسطينيين، كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية.

وكذا توجد مجموعات التضامن ومجموعات المقاومة النابذة للعنف بشكل كبير، خاصةً في المناطق الأكثر إهمالاً في الضفة الغربية، ومنها حركة التضامن الدولية، والفريق المسيحي لصانعي السلام، ومنظمة "عمليات الحمايم"، أما المنظمات الفلسطينية فضمت حملة وادي الأردن للتضامن، في حين ضمت المجموعات الإسرائيلية/الإسرائيلية الفلسطينية جماعات مثل أحبار لحقوق الإنسان، وتعايش، ونواقد.

## الأمم المتحدة

كما ذكرنا سابقاً، تقود اليونيسيف مجموعة عمل حماية الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف تعزيز حماية الطفل "من خلال استجابة منسقة جيداً، بما في ذلك تقديم الخدمات المنسقة، وجمع المعلومات، وجهود الدعوة".<sup>59</sup> وتبعاً لدورها في بناء القدرات المؤسسية، تعمل منظمة اليونيسيف من كتب مع السلطة الفلسطينية في عملية تطوير القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تعزيز حماية الأطفال الفلسطينيين.

وتتمثل المسؤولية الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين بدعم اللاجئين في الأراضي الفلسطينية، فتقدم المدارس والعيادات الصحية ومراكز خدمة المجتمع. وتسعى من مواقعها تلك إلى كشف حالات الإساءة للأطفال اللاجئين وإدارتها. لكنها تفتقر إلى تفويض واضح في مجال حماية الأطفال، ومع ذلك استحدثت في عام 2009 منصباً جديداً كبير هو "مسؤول حماية أول"، ومنذ ذلك الحين، عيّنت عدداً أكبر من الموظفين للعمل بقضايا الحماية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالفئات الضعيفة من اللاجئين.<sup>59</sup> وتشارك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مجموعة عمل حماية الأطفال، وتشارك في اجتماعات مجموعة العمل 612؛ ما يتيح بيانات ومعلومات أخرى لأغراض الرصد والتوثيق.

## المنظمات الأهلية الدولية

أثناء إجراء هذا البحث عام 2009، كانت معظم المنظمات غير الحكومية الدولية تتصدى لقضية حماية الطفل ضمن إطار الاستجابة لحالات الطوارئ وكان ذلك نتيجة لعدة أمور منها التغيرات التي طرأت على المانحين الذين بعد صياغة السلطة الفلسطينية لخطة إعادة الإعمار والتطوير حولوا كثيراً من دعمهم عن منظمات المجتمع المدني، لتتوجه إلى دعم شبه الدولة الفلسطينية، ونتيجة لذلك، لا تنشأ البرامج إلا كرد للفعل على المدى القصير لفترة قد تصل إلى ستة شهور أو سنة كحد أعلى. وازداد الوضع سوءاً عام 2009، مع النظر إلى غزة، في أعقاب حملة الرصاص المصبوب، على أنها حالة طوارئ إنسانية. ويحصل مجموع التدخلات الرامية إلى حماية الطفل على الدعم من خلال آلية النداءات الموحدة التي تعد واحدة من نشاطات جمع التبرعات السنوية. ومع ذلك، تعمل منظمة إنقاذ الأطفال باعتبارها المنظمة الدولية الأساسية التي تركز على جميع عناصر حماية الطفل على تنفيذ برامج طويلة الأمد. ويمثلها في الأراضي الفلسطينية المحتلة كل من منظمة إنقاذ الأطفال (المملكة المتحدة)، ومنظمة إنقاذ الأطفال (السويد)، ومنظمة إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة) بتمويل كبير من منظمة إنقاذ الأطفال (النرويج) وكل من المفوضية الأوروبية وقسم المساعدات الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوروبية. وعلى مر السنين، انسحبت المنظمة البريطانية وكذلك السويدية من حملات المناصرة لتركز أكثر على انتهاكات حقوق الطفل الناتجة عن ممارسات إسرائيل كالاغتيال، والتشريد القسري، وممارسات المستوطنين للعنف، وتهديم المنازل، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الخدمات الرئيسية. أما المنظمات الأخرى غير الحكومية الدولية المركزة على الأطفال كمنظمة أرض الإنسان الدولية، ومنظمة أرض الإنسان (إيطاليا) ومنظمة طفل الحروب (هولندا) التي ركزت تركيزاً كبيراً على تنفيذ نشاطات الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال والمراهقين. كما عملت منظمة طفل

الحروب في إسرائيل أيضاً. وهناك بعض المنظمات الأخرى التي تتعامل مع حماية الأطفال كجزء من مشروعاتها وبرامجها التعليمية أو الصحية.

## المانحون

تمثل معظم الجهات الحكومية والعبارة للحكومات الممولة لنشاطات حماية الأطفال إن لم يكن كلها هدفاً ضمنياً يضع ضمن الإستراتيجية الأكبر لمعالجة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة المتعلق بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحوكمة، وحكم القانون وسيادته. ويعد الاتحاد الأوروبي المانح الأكبر للسلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، وقد عمل بتعاون وثيق مع وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي لضمان تحسين نوعية التعليم المقدمة لجميع الأطفال والفتيان، كما إنه يمول حالياً مشروع سفير الوقائي (المملكة المتحدة)<sup>60</sup> كما يعد الاتحاد الأوروبي واحداً من أهم ممولي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين<sup>61</sup>. وقد أعلنت مؤخراً عن صرف مبلغ سبعة ملايين يورو للتصدي للأمن الغذائي وإيجاد الوظائف للفئات الأكثر تعرضاً في الضفة الغربية، خاصة الذين يعيشون في المنطقة الشقية بين جدار الفصل وحدود عام 1967، وكذلك أولئك الذين يعيشون في المنطقة (أ) عموماً.<sup>62</sup> وتمول الدانمارك، والسويد، وسويسراً معاً الأمانة العامة لحقوق الإنسان والحكم الرشيد في مركز إنماء المنظمات غير الحكومية<sup>63</sup>. ويتضمن متلقو الدعم من الأمانة العامة حركة الدفاع عن الأطفال/فلسطين التي تعد رائدة المنظمات الحقوقية المدنية في الأراضي الفلسطينية التي تسعى إلى تقديم برامج العون النفسي الاجتماعي للأطفال.<sup>64</sup>

## محدودية ممارسة حماية الأطفال الحالية

النهج غير المترابط و القائم على الاستجابات

تعليقاً على أحد اجتماعات مجموعة عمل حماية الأطفال، قال أحد الخبراء العاملين لدى منظمة دولية غير حكومية:

ما تمخض عنه الاجتماع كان مزجاً كبيراً للتعريفات التي تستخدمها منظمة إنقاذ الأطفال (المملكة المتحدة) واليونسيف بدلاً من الوصول إلى نتيجة أكثر حيوية. ومعظم ما نتج عنه الاجتماع كان كقائمة الغسيل التي ضمت بعض المسائل التي تُعنى برأيي حول كيفية النظر للحماية هنا، وهي لا تعدو أن تكون قائمة غسيل للمشكلات فقط.

ومدى ذلك الخبير في حديثه مفسراً تقسيمات ما أسماه بقائمة الغسيل الخاصة بحماية الأطفال قائلاً إنها تضم فئتين أساسيتين هما المكونات المتعلقة بالاحتلال وتلك التقليدية. وقد لاحظ مجيبون آخرون للمقابلات التقسيمات نفسها مع أنهم فضل استخدام كلمتي "داخلي وخارجي" للقضايا الناتجة عن التصرفات الإسرائيلية (خارجية) من جهة وتلك الناتجة عن المجتمع الفلسطيني (داخلية) من جهة أخرى. وذكر الكثير من المجهيين في مقابلاتنا ضرورة معالجة قضايا حماية الطفل "الداخلية" الخاصة بأشكال العنف، والإساءة، والتقصير في البيئة المباشرة في البيت والمدرسة، وفي بعض الحالات ادّعوا أن هذين المجالين كانا مهملين نسبياً مقارنة بالآثار الواقعة بحكم الاحتلال. ويمكن كبديل النظر لهذه المشكلة الثنائية على أنها تضم المشكلات "الهيكليّة" إزاء المشكلات "ما بين الأشخاص".

لا شك بأنّ التعنيف المنزلي ظاهرة عالمية لا يمكن عزوها إلى مجرد وجود بيئة سياسية واقتصادية اضطهادية. ومع ذلك، يؤكد علماء الاجتماع على الرابط بين الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الشديدة ومستوى الرعاية المقدم للأطفال من خلال مقدمي الرعاية الأساسيين لهم. وفي إحدى الدراسات المؤخرة في المملكة المتحدة قال الباحثون "قد تتأثر ممارسات الوالدين بشكل كبير بنقص الأصول، والموارد، واختيار الفرص."<sup>65</sup> أما الارتباط بين الظروف التي يعيشها الفلسطينيون قسراً ومستويات الإساءة التي ينظر لها على أنها من الممارسات الأكثر شيوعاً في المنازل، فقد أكدت عليه شريحة عريضة من المجهيين في المقابلات. وجاء على لسان فتاة من اللواتي قابلناها وكانت تعيش في قرية قرب نابلس وكان عمرها اثني عشر عاماً:

هذا هو الوضع تحت الاحتلال. إما أن يكون بعض الأشخاص الذين يهكم أمره في السجن أو يكونوا مجهيين لا تعرف عنهم شيئاً. عندها ستشعر بالغضب والتوتر لأنك غير قادر على حماية نفسك. وسيؤثر ذلك على طريقة استجابتك للبيئة من حولك. فلو تعرض والدي، وهو سائق سيارة، إلى مصادرة الجنود لبطاقته الشخصية أو رخصة قيادته، فسوف يكون غاضباً وسيرفض الاستماع إلينا عندما يعود إلى البيت.

وفي المدارس، يشكل انهيار النظام العام فيها واحدة من نتائج التوتر في الحياة تحت الاحتلال. يقول أحد العاملين في منظمة غير حكومية محلية:

يشعر المعلمون أنهم فقدوا السيطرة على طلابهم، خاصة في الخليل وغيرها من الأماكن التي يضطر فيها المعلم لعبور نقاط التفتيش الإسرائيلية، ومع كل مذلة يتعرض لها المعلم على تلك النقاط التفتيشية، يخسر معها شيئاً من احترام الطلاب الذين يرونه هناك.<sup>66</sup>

ورغم أن قضية الربط بين العاملين الداخلي والخارجي أو (بين الأشخاص والهيكلية) وتضافهما في التسبب في المخاطر على الأطفال أمر مفهوم تماماً، ما زال كثير من الجهود الرامية إلى حماية الأطفال مقيدة بانتحاء سائد للتركيز على الرد على التهديدات والمخاطر بدلاً من التركيز على الوقاية منها في المقام الأول. وكما بينا سابقاً، فإن تعريف "حماية الأطفال" التي تتبناها حالياً اليونيسف، ومنظمة إنقاذ الأطفال وغيرها تركز على الجانبين معاً: الاستجابة والوقاية. ومع ذلك، فقد وجدنا أن التركيز في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان منصباً أساساً على الاستجابة فقط. يقول أحد الفلسطينيين العاملين لدى جهة مانحة ثنائية الأطراف:

كل ذلك يؤثر على أطفالنا.. لقد كنت أتحدث إلى بعضهم ممن كان ولده يذهب إلى المدرسة في القدس. وفي كل يوم يعبر فيه نقطة التفتيش كان يقول: "أمي. لا أستطيع أن أحتمل هذا بعد الآن." لقد بدأ أطفالنا يكرهون المدرسة. وفي كل يوم يمرون بالتجربة نفسها، ولا أحد يبدي رغبة في إيقاف ذلك. وكأن عقولنا توقفت عن العمل، بل إننا نتعامل مع الأعراض ولا نتعامل مع "المرض" نفسه. فعندما يبذل الطفل سريته، على سبيل المثال، ينتاب الأم نوبة من الصداق وتظهر عليها علامات الاضطراب لكن ما يجب فعله هنا التعامل مع المشكلة (تبلل السرير) لا مع الأعراض ونرى ما تغير وسبب حدوث التغير. ويبدو أن المنظمات الدولية والمانحة والعبارة للحكومات والمنظمات ذات البرامج العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تخصص نثيب الأسد من مصادرها إلى الجهود المبذولة في تخفيف وطأة المعاناة عن الأطفال أو تخفيف الأثر السلبي للعنف عليهم. ويظهر ذلك جلياً في جميع النشاطات المنفذة المركزة على ضمان أن تقدم الفضاءات المختلفة كالبيت والمدرسة ومكان اللعب التغذية والعلاج للأطفال.

وقد شاركت عدة منظمات في نشاطات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ومقدمي الرعاية لهم عبر عدة سنوات وأبدت جهوداً إضافية في أعقاب الأحداث الصعبة التي ألمت بالفلسطينيين في عملية "الرصاصة المصوب".<sup>67</sup> ووفقاً لبعض المسوحات التي أجرتها الأمم المتحدة حول المدركات المحلية في أعقاب هذا الاعتداء على غزة، فإن الدعم النفسي والاجتماعي يشكل الحاجة الرئيسية الهامة للأطفال اليوم.<sup>68</sup> ولم تأت هذه النتيجة بالتفاعل مع الأطفال أنفسهم، ولم يسمح المسح نفسه التعبير عن الحاجات التي تتجاوز الحاجات المباشرة كالطعام، والتمدرس، وإتاحة أماكن اللعب وغيرها. وحتى رفع الحصار الإسرائيلي لغزة لم يكن من الحاجات التي دُعي المجيبون لتحديدتها.

أما من وجهة نظر المجيبين المحليين وللمغتربين العاملين لدى منظمات البرامج المختلفة فقد قَدروا أن الأراضي الفلسطينية المحتلة واحدة من أهم مناطق النزاع في العالم ومن أكثر المناطق التي تشهد تدخلات للدعم النفسي الاجتماعي من ناحية حجم عدد السكان. وكان كثير من التركيز في هذه البرامج منصباً على المواقبة واللدنة، وتمكين الأطفال ومقدمي الرعاية لهم من التعامل مع التوتر الكبير الذي أصبح واقعاً لحياتهم تحت وطأة الاحتلال. ويبين الاقتباس الآتي عن وثيقة صدرت مؤخراً عن إحدى الوكالات معنى هذا النهج:

يقول رئيس البرنامج: "تقدم الأونروا من خلال برنامج تنفذه في 85 مدرسة في قطاع غزة دروساً أسبوعياً حول المهارات الحياتية يتخللها لعب ومرح وتمارين تمثيل الأدوار التي تساعد في تطوير قدرة الأطفال على عيش حياة طبيعية..إننا نحاول أن نعيد تأهيل هؤلاء الأطفال وأن نعلمهم كيفية عيش الحياة الطبيعية ضمن الظروف غير الطبيعية."<sup>69</sup> وفي حين قد يكون لمثل هذه البرامج أثراً قيمياً في معالجة الأثر الواقع على حياة الأطفال، فلن يمكن اعتباره من النشاطات الوقائية إلا من منطلق أنها تساعد على تخفيف حالات التوتر التي تلم بالبيت والمدرسة والتي يمكن أن تقود إن لم تعالج إلى وقوع أحداث العنف. فهي تعالج تبعات الحياة تحت وطأة الاحتلال لكنها لا تعالج الأسباب الكامنة وراء المعاناة نفسها. لذلك نشير في هذا البحث إلى أن عدم الربط بين العاملين الخارجي (الهيكلية) المتعلق بالاحتلال والداخلي (بين الأشخاص)، والتركيز المتلازم على الاستجابة (الأثار) بدلاً من الوقاية (الأسباب) ناتجة عن عاملين اثنين على الأقل. الأول قد لاحظناه سابقاً وهو أن تأثير نهج العمل الاجتماعي والصحة العقلية على حماية الأطفال ما زال يسيطر حالياً ميدان حماية الأطفال على المستوى العالمي وما زال يقيد أثر الأفكار والتطلعات المحلية على تصميم التدخلات. ووجود مثل هذه الأعداد الضخمة من النشاطات النفسية الاجتماعية (للدرجة التي بدت فيها عملية وضع البرامج الوقائية من جهة وبرامج الدعم النفسي الاجتماعي وكأنها تحمل المعنى نفسه في أذهان المستجيبين لمقابلتنا<sup>70</sup>) إنما هو مجرد استجابة للسياق الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة. بل إن ذلك يعكس على التأثير الهام للباحثين والممارسين من ذوي الخلفيات الصحية العامة العاملين في المؤسسات الأوروبية والأمريكية الشمالية على الفهم العام العالمي لمفهوم حماية الأطفال. وفي حين يتجاوز هذا الفهم بوضوح التركيز الضيق على الرفاه العقلي ليصل إلى الأطفال على اعتبارهم كينونات مادية واجتماعية وثقافية، فإنه غير قادر على التحرك إلى ما وراء التوجه الفردي وغير

المسيس<sup>71</sup>. وفي السياق العام الفلسطيني، يتضح ذلك الأمر جلياً في التركيز القائم على مرونة الأفراد وأسرههم المباشرة في حين يُقلل من شأن البعد الخاص بالمرونة الجماعية رغم وضوح أهميته القصوى، وما يلي ذلك من مضمونات سياسية<sup>72</sup>.

أما العامل الثاني المفسر لعدم ارتباط عناصر النهج السائد الوجه بالاستجابات، فيتعلق بالسياق السياسي. فمن ناحية، هناك العاملين في مجال حماية الأطفال ممن يعبرون عن وجهة النظر القائلة أنه من الأفضل أن يفعل المرء أي شيء لتحسين الوضع مهما كان ذلك الأمر بسيطاً بدلاً من الاستمرار في توسيع المصادر في محاولة لا جدوى منها في التصدي للأسباب السياسية للتهديدات. وهنا، يقول أحد العاملين في منظمة غير حكومية واصفاً بيئة وضع البرامج الحالية:

أليس الأمر متعلقاً بالتخفيف؟ إننا في طور التخفيف. لسنا نحزر أي تقدم، ونحن في مكاننا. ولذلك، رغم أنه لا سيطرة لنا على الأجندة السياسية المستقبلية، يمكننا بالتأكيد أن نحاول مساعدة الناس. هل لديك فكرة عن مستويات الإصابة بمرض البروزاك والاكئاب النفسيين؟

ومن جانب آخر، يمكننا أن نبصر تأثير الحكومات المانحة والمعوقات التي تظهر نتيجة القضايا الخاصة بالاعتبارات المسيية. وسنعود للتطرق إلى هذه النطة لاحقاً لكن علينا أن نقول هنا إن التركيز على الصحة العقلية والإجراءات التحسينية المماثلة ليست محايدة من الناحية السياسية.

### المعوقات المؤسسية

شهدت الثمانينيات ظهور جيل جديد من النشطاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكانوا من الطبقة الحضرية والوسطى، وحشدوا حركة جماهيرية قاعدتها الشعبية من المتطوعين النشطين، وعملت تحت المظلة المؤسسية لمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>73</sup>. وتأسست أيضاً عدة منظمات فلسطينية غير حكومية قدمت الأطر العامة للجان الشعبية، ونقابات العمال، وجمعيات الطلاب، واللجان النسوية، وعملت بالتوازي مع الشبكة القائمة من شبكات المؤسسات الخيرية والإسلامية<sup>74</sup>. وغالباً ما مثلت هذه المنظمات دوراً هاماً في عدة مجالات منها الصحة، والتعليم، والزراعة، وكلها ركزت على النساء بشكل خاص. كما مثلت دوراً محورياً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي فقد جمعت النشاط العملي بتقديم الدعم المالي والخدمات. وفي حين عرضت الحكومات العربية تمويلاً متقطعاً، فإن معظم التمويل الغربي جاء من منظمات غير حكومية صغيرة تعمل على أساس التضامن. وفي وقتنا هذا، خاصة بعد توقيع معاهدة أوسلو، أصبحت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أكثر مهنية واحترافاً عما كانت عليه من قبل. وزادت مشاركة المانحين الغربيين ثنائي ومتعدد الأطراف، وفي الوقت نفسه جاء فرض الممارسات البيروقراطية على المنظمات غير الحكومية المحلية وأصبح التركيز على الخبرة الفنية والكفاءة البيروقراطية<sup>75</sup>. ومن نتائج ذلك الانتقال التدريجي من النشاط والمناصرة إبعاد الفلسطينيين العاملين لدى المنظمات المحلية غير الحكومية عن القواعد الشعبية من ناحية تهيئة الأجندة وتحديد الأولويات. يقول أحد الفلسطينيين العاملين في منظمة غير حكومية محلية تركز على الأطفال معلقاً على هذا التحول:

لا ينبغي لي أ، أقول ذلك، لكنني أعتقد أن المنظمات الدولية تسعى لإسكاتنا. ففي الماضي، كان النشطاء في الميدان في الشارع، أما الآن فنحن جالسون في المكاتب.

وضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، تناقش العلاقة بين المنظمات غير الحكومية المحلية من جهة، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من جهة وفقاً لعلاقة "الشراكة". وقد يكون هذا المصطلح وصفاً على اعتبار وضوح تسلسل السلطات الهرمي المالي، والمؤسسي، والسياسي أيضاً الذي يضع المؤسسات المحلية في وضع ثانوي حتماً. وحيث إن هذا هو موضوع العلاقة العالمية المرتبطة بالتنمية والعمل الإنساني عامة، فسوف ينحصر تركيزنا هنا على المضمونات الخاصة لمثل هذه العلاقات الهرمية لحماية الأطفال الفلسطينيين<sup>76</sup>.

ولأغراض تحسين التنسيق، يعزّز أسلوب المجموعة العنقودية أيضاً تسلسلاً هرمياً مألوفاً وضع اليونيسيف في القمة. وبذلك، تمنح مسؤولية التنسيق لليونيسيف دوراً رائداً في تحديد الأولويات. ووفقاً لتقييم أجري مؤخراً على الأسلوب العنقودي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، "هناك ضعف يعترى آليات مساءلة المستفيدين بل قد ينعدم وجودها أصلاً... وكذلك الأمر بالنسبة لتعزيز المناهج التشاركية داخل المجموعات العنقودية فهي في غاية الضعف"<sup>77</sup>. وبذلك تؤكد تلك الملاحظات على المخاوف التي أثارها المجيئون حول مجموعة العمل لحماية الأطفال. وبالتأكيد فإننا لن نكتشف أي عملية لاستيعاب الآراء المحلية واستخدامها في عملية تطوير المفاهيم، والأهداف، والأساليب الخاصة بجهود حماية الأطفال التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.



ومع ذلك، كشفت المقابلات التي أجريناها مع الفلسطينيين مجموعة من الطموحات والمفاهيم المتعلقة بحماية الأطفال التي كانت غالباً على خلاف مع النهج العالمي الحالي السائد. فعلى سبيل المثال، تضع اليونيسف الأولوية على تكوين شبكة لإحالة وذلك لإحالة الحالات الفردية للأطفال المستخترين، وذلك يعد من العناصر المألوفة لوضع برامج حماية الأطفال في أوروبا وشمال أمريكا، لكن أولوية اليونيسف هذه تركز على الفهم الفردي للحالات المنفردة ولذلك فهي لم توائم تطورات الفلسطينيين الذين قابلناهم حول حماية الأطفال (خاصة الصبيان) على اعتبارهم فاعلين اجتماعيين يحتاجون للحرية في الحركة والاجتماع لتحقيق نموهم الملائم وليصبحوا بالغين مستقلين.

فضلاً على ذلك، عبّر المجيبين عن إحباطهم الثابت نتيجة غياب الإرادة لدى المنظمات الدولية عامةً، واليونيسف خاصةً لاتخاذ موقف للرد على الانتهاكات. ويقول لنا أحد المجيبين: "المشكلة تكمن في المانحين. فهم يريدوننا أن نتجاهل المشكلات وأن ننظر إلى جروحنا السطحية، وقضايانا السطحية. هذا ما تفعل اليونيسف." فمن الواضح أن المجيبين يتوقعون أن يجب على هذه المنظمة أن تبدي تحدياً مباشراً للخروقات الإسرائيلية. ومثل هذا الموقف قد يكون متأسلاً في المنهج الحقوقي الذي تبنته اليونيسف عالمياً، رغم أن ذلك أمر مثير للجدل.<sup>78</sup> والمشكلة الهامة التي يراها المجيبون هي أن اليونيسف، من وجهة نظرهم، قد أخفقت في إبداء ذلك الموقف مستشهدين بدور المنظمة الرائد في حماية الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>79</sup>

أما من وجهة نظر اليونيسف، فقد قال موظفون فيها أنهم مستمرون في الجهود الرامية إلى جمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية وتميرها:

إنني أسمع عن بعض المنظمات تقول: "اليونيسف لا تفعل أي شيء بصدد المشكلة الفلانية" لكن في نهاية المطاف، الأمر مرهون بمجلس الأمن، وصدقوني إن قلت لكم أننا نمرر لمجلس الأمن كما هائلاً من المعلومات... أما عن إستراتيجية المناصرة فأرى أنها تعني أن يكمل بعضنا جهود بعض... فهناك إذن بعض الأمور التي يمكننا عملها معاً (أي مع المنظمات غير الحكومية) وعندما تتمكن من ذلك، سوف نقدر على التغيير أما إن لم نستطع ذلك فيجب علينا أن نميل إلى نقاط القوى الأخرى، ومع ذلك، ففي نهاية المطاف سيكون لدينا آلياتنا كمجلس الأمن حيث يمكننا أن نبذل قصارى جهدنا في حشد التأييد.

وبالتأكيد، فإن اليونيسف إذ ترجمت قرار مجلس الأمن 1612 في استجابتها على أرض الواقع قد أحرزت خطوة مهمة نحو الأمام في تشكيل نظام لرصد الانتهاكات الإسرائيلية والإبلاغ عنها، ولا شك أن هذا عمل تستحق اليونيسف عليه الثناء. وتبين المقابلات والأدلة حول الأعمال التي نفذتها اليونيسف أنها تفضل دور الشهادة والإبلاغ المبين في مجموعة العمل 1612، والإبلاغ من خلال آليات الأمم المتحدة الداخلية بدلاً من حملات المناصرة العامة. وقد ساق المجيبون والمغربون والمحليون أمثلة للأوضاع التي اختارت اليونيسف فيها عدم الانضمام إلى غيرها من الوكالات المركزة على الأطفال في مبادرات المناصرة، وفي بعض الأحيان كان ذلك بعد مداولات واسعة تسببت في تأخير المبادرة نفسها. ولا شك أن الاعتبارات السياسية التي سنناقشها لاحقاً مسؤولة في هذا التكتّم يضاف إليه الحاجة إلى تأجيل قضايا المناصرة إلى منسق الشؤون الإنسانية ودرجات متفاوتة من التردد من جانب العاملين في مكتب القدس. واليونيسف تعمل أيضاً ضمن علاقات معقدة مع دولة إسرائيل بصفقتها قوة محتلة، بل إنها توجه خطورة كبيرة (جدلية) من إمكانية طردها إذا ما حاولت إحراج الحكومة الإسرائيلية إلى درجة كبيرة. ومع ذلك، هناك ثلاث تبعات سلبية على الأقل لدور اليونيسف الصامت: فهو أولاً سبب في ظهور حالة الإحباط الكبير بين الزملاء في المنظمات الصديقة، وثانياً، يعمل هذا الدور على إبعاد عدة فلسطينيين عاديين ممن يتوقعون قبل أي شيء آخر من المنظمات المرموقة كاليونيسف أن تتخذ موقفاً علنياً في الدفاع عن القانون الإنساني ومبادئه ومنها حقوق الأطفال التي تتبناها. وأخيراً، مع تبني المنهج الذي يتبع وراء الكواليس أساساً، تفوّت اليونيسف فرصة استخدام سمعتها العالمية وسلطتها المعترفة في رفع الوعي العام حول الطريقة التي تعامل فيها إسرائيل الأطفال الفلسطينيين.

## دور المانحين

التركيز على السلطة الوطنية الفلسطينية

لقد ذهب معظم جهود مجتمع المانحين في الأراضي الفلسطينية المحتلة دعماً لإنماء السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا هو الوضع بالذات بالنسبة للمانحين كوزارة الإنماء الدولية البريطانية والمفوضية الأوروبية التي تكاد لا تبذل أي دعم يذكر لمنظمات المجتمع المدني. والافتراض الضمني من هذه الجهود أن مؤسسات الدولة وأجهزتها إن كانت فاعلة فستساعد في ضمان حماية الفلسطينيين ورفاههم بمن فيهم الأطفال. ومع ذلك، هناك مشكلات خطيرة في هذا النهج. النقطة الأولى والأكثر وضوحاً هي أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست حكومة وطنية على اعتبار أن الدولة الفلسطينية غير قائمة أصلاً. ومن جهة أخرى، تتعرض

## الخلاصة والتوصيات

قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في تشكيل شبه دولة دوماً للتقويض من الجانب الإسرائيلي الذي صادر الأراضي وفرض مجموعة من الضوابط بصورة تحرم من أدنى عناصر الدولة الوطنية الأساسية ذات السيادة الإقليمية. وبالفعل، لم يُسمح للسلطة الوطنية في الضفة الغربية من العمل في القدس الشرقية والمنطقة (ج)، عدا عن أن الحكومة التي تقودها حركة حماس في غزة يتجنبها المجتمع الدولي تماماً، ولذلك لا تتوافر سلطات شبه الدولة على أي فرصة في تعزيز حماية ملايين الأطفال. يقول أحد المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية:

لقد قلنا بصوت واضح وجلي "نحن نفضل أن تقدموا الدعم لنا للوصول إلى حق التنقل. لا تقدموا لنا شيئاً من أموال الإنماء ومنحها. فإذا ما تمكنتم من حل مشكلة الوصول والتنقل التي تقيدهما إسرائيل بالإضافة إلى المسائل السيادية، فعندها لن نحتاج إلى قرش واحد من أموال مساعدة الإنماء: إننا سنتولى جميع الأمور الأخرى بأنفسنا." لكن إجابة المانحين كانت: "يؤسفنا أننا لا نستطيع فعل ذلك."

ومن الردود المتبعة على غياب السلامة الإقليمية وكذلك الوصول إلى الخدمات وغياب حرية الحركة توطين الخدمات بما فيها الخدمات التي يحتاجها الأطفال. وذلك جزئياً استجابة لمطالب مفهومة من القرويين وسكان البلدات الصغيرة القلقين أو المقيدون -بسبب القيود المادية أو الاقتصادية- إزاء إرسال أطفالهم إلى المدارس ومراكز الرعاية الصحية البعيدة عن مساكنهم. وفي السنوات الأخيرة الماضية، عزز مجال الإنماء الدولي روح مبادرات القاعدة الشعبية المرتكزة إلى المجتمع. وهكذا، تميل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالفعل إلى توطين الخدمات. ومع ذلك، بالاستجابة الإيجابية للطلبات المقدمة لتأسيس مدرسة ابتدائية محلية أو مركز للرعاية الصحية الأولية فإن تملك المنظمات تقدم الدعم الفعال لتطوير الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقاً لمنطق الحكومة الإسرائيلية. وقد ذكر أحد المجيبين الفلسطينيين:

يجري وضع الكثير من الموارد في رسم البرامج المعزولة وذلك ببساطة لأن الجهات المانحة لا تتحدى إسرائيل بشأن السماح للأطفال بالتنقل في مختلف الأماكن. وسيمول صندوق المانحين الفلسطينيين لبناء اثنين أو ثلاثة من الصفوف الدراسية الإضافية بدلاً من بناء مدرسة واحدة في مكان مركزي يمكن لأي شخص أن يأتي إليها. سنقول "لن يكلف الأمر كثيراً لشراء حافلة واستخدام الحافلة." وسيقولون "لا، لا يمكننا أن نضمن أن الحافلة سوف تعمل."

ومن الواضح أن هناك توتراً بين الهدف الفوري لتأمين الخدمات الأساسية في ظل ظروف من القيود المفروضة على الحركة، والهدف طويل الأجل المتمثل في ضمان السلامة الإقليمية لأي دولة فلسطينية في المستقبل. ومع ذلك، يمكن النظر إلى هذا التوتر على أنه نتاج التصور غير الدقيق للوضع على أنه مزيج من حالات الطوارئ الإنسانية والإنماء الدولي. وإذا ما أعيد النظر للتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي على أنه في المقام الأول يمثل ضمان احترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي، فيصبح هذا التوتر غير ذي أهمية.

### الإرادة السياسية

لا دليل قوي لدينا على أرض الواقع حول التزام المانحين بدعوة إسرائيل لأن تكون مسؤولة أمام تصرفاتها المنتهكة لحماية الأطفال الفلسطينيين. يقول أحد العاملين لدى إحدى وكالات الأمم المتحدة: "لن ندون قادرين على ضمان الحماية ما لم يقرر المانحون والسياسيون إشراك الإسرائيليين ومساءلتهم إزاء التزاماتهم" ويشير ذلك إلى أن الواقع عكس ما قاله ذلك العامل. ولقد وجدنا أن قليلاً من المانحين مشتركين في دعم الجهود المبذولة لحماية الأطفال ومن بين هؤلاء المانحين بدا أن معظمهم يركز على تمويل برامج الدعم الاجتماعي والنفسي كما ذكرنا آنفاً. وبالتأكيد، لم يكن النهج القائم على المبادئ للتعامل مع قضية حماية الأطفال الفلسطينيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، مدرجاً على جدول الأعمال بالنسبة لمعظم المنظمات المانحة التسع ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف على حد سواء ممن قابلناهم في الدراسة. ويقول أحد المجيبين، وكان من عمال الرعاية الصحية الفلسطينيين "أرى أن المانحين سيوقفون تمويلهم إذا ما اقتصر الأمر على حقوق الأطفال، لأن القضايا الأكثر وضوحاً تتعلق بالاحتلال والوصول إلى الخدمات."

ولا ينبغي أن يُفهم من ذلك أن العاملين في المنظمات المانحة غير مدركين أو غير مكترئين للوضع. فيقول أحد الأكاديميين الفلسطينيين:

إنها قضية الحماية السياسية. أعني أن كل واحد منا يعرف ذلك حتى المانحون. ولم ألتق قط بمنظمة مانحة واحدة لا تعرف تلك الحقيقة. ومع ذلك، فهم جميعاً مقيدون، وهم يتحدثون بسرية عن الموضوع. كلهم مقيدون. وكلهم يفهمون أن عدم توازن القوى مصدر جميع المشكلات.. ومع ذلك فهم منشغلون بوظائفهم ومقيدون في عمله بالتفويضات الموكلة إليهم.

ولذلك، فإن المسألة تتعلق بالتفويض الذي يعمل في إطاره العاملون في المنظمات المانحة على أرض الواقع. وقد سمعنا كثيراً وجهات النظر التي تقول إن تفويضات المنظمات تعكس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لا غير. أما العلاقة الوثيقة والتابعة لمعظم منظمات حماية الأطفال مع الحكومات الغربية الرئيسية فهي تعني فرض القيود على عمل تلك المنظمات. فعلى سبيل المثال، عند التحدث عن الكره المزعوم لليونسف إزاء اتخاذ موقف علني في تحدي الانتهاكات الإسرائيلية رغم انضمام إسرائيل إلى اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية، فقد عزي عدة مجيبين ذلك إلى الخوف من إبعاد الممولين والجهات ذات التأثير السياسي أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يخيم نفوذ التجمع المناصر لإسرائيل.<sup>80</sup> ويرر هذا القدر من المخاوف بشكل خاص بأحداث صيف 2009 حيث كانت المدير التنفيذي لليونسف، آن فينيمان، من المعارضين السياسيين للرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش. فقد كانت آن مسؤولة سابقة في الحكومة الأمريكية، التي صممت على رفضها توقيع اتفاقية حقوق الطفل أو المصادقة عليها، وأظهرت أن أيضاً على المستوى الشخصي موقفاً متناقضاً إزاء وضع البرامج الحقوقية خلال الفترة التي كانت فيها سدة الإدارة في المنظمة. يقول أحد الموظفين السابقين في اليونسف في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

لقد كنا تحت ضغط كبير بخصوص ما يمكننا قوله حول انتهاكات حقوق الأطفال وكانت الضغوط تأتينا من نيويورك أكثر بكثير مما كانت تأتينا من الحكومة الإسرائيلية.

وأثار المجيبون أيضاً تساؤلات حول القيود المفروضة على منظمة إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة) وهي العضو الأكبر حجماً من بين منظمات إنقاذ الأطفال في العالم وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الوحيدة التي لا تنتهي منهجاً حقوقياً. أما اعتمادها الكبير على التمويل من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي فيجعلها معرضة للضغوط عن العمل وفقاً لأجندة السياسة الخارجية الأمريكية. وفي هذا الصدد، قال لنا أحد العاملين السابقين من فريق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تلك المنظمة "لم يكن لدى منظمة إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة) متسع للحفاظ على استقلاليتها في العمل بمعزل عن الحكومة إذا ما أرادت دعم الكوادر المعتمدة على العمليات التي تمولها الحكومة." ومن الواضح أن التأثير السياسي الذي تفرضه الحكومة الأمريكية لا يقتصر على منظمة إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة) فحسب، بل يمكن أن يؤثر أيضاً على تصرفات المنظمات الأخرى لإنقاذ الأطفال. يقول أحد المجيبين من ذوي الخبرة الطويلة في منصب رفيع المستوى مع منظمة إنقاذ الأطفال (المملكة المتحدة):

كانت منظمة إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة) تسعى للضغط نحو عدم السماح لأحد في عمل أي شيء يتسبب في إيذاء مصالح الوكالات الزميلة. وفي حال تسببت المنظمة بامتعاض الكونغرس الأمريكي فسيكون ذلك كافياً للكونغرس لأن يعترضوا على أي شيء ينبغي عمله.<sup>81</sup>

ويبدو تأثير الحكومة الأمريكية على نشاط منظمة إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة) جلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة على المستوى المباشر: بدلاً من الإشارة إلى تلك المنطقة بالمصطلح المعروف: "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، نرى أن المصطلح الذي تستخدمه المنظمة هو نفسه الذي تستخدمه الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي ألا وهو "الضفة الغربية وقطاع غزة". وبهذا، تتجنب المنظمة الإشارة إلى الاحتلال وتتجاهل بذلك الإلحاق غير المشروع للقدس الشرقية وتتبع عن مجلس الأمن، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومعظم المنظمات العاملة في الميدان.

وبسبب تأثير الإدارة العامة، تبدو المناصرة عنصراً من عناصر عمل حماية الأطفال التي لا تلتزم به منظمة إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة) في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويستذكر أحد الموظفين السابقين في منظمة إنقاذ الأطفال (المملكة المتحدة) قائلاً:

أثناء كتابة ذلك التقرير مع الأعضاء الآخرين من منظمة إنقاذ الأطفال حول الأطفال من ذوي الإعاقة والوصول إلى التعليم، كان ممثل منظمة إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة) قد أبدى رغباه بتقديم الدعم. لكن الرسالة اتلي جاءت من الغرب (أي من الإدارة العامة للمنظمة) كانت تقول بوضوح: لا مناصرة علنية للفلسطينيين لو سمحتم!

## الخلاصة

لا مجال للمقارنة بين التصرفات والإجراءات المبذولة في حماية الأطفال الفلسطينيين عام 2009 مع النموذج الذي قدمته إيغلانتين جيب والجهود التي بذلتها في التصدي لقضية الجوع والموت الذي عانى منهما أطفال النمسا وألمانيا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، فبدلاً من رؤية تصميم بقوة تصميم إيغلانتين للتصدي إلى الأسباب السياسية، فقد وجدنا ميلاً عظيماً للتركيز على الآثار. ولو كان النهج المتبع السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أتبع في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، فكان من الممكن أن تتضمن العمل إزاء الحصار البريطاني لتوزيع الحصص التموينية على الأطفال النمساويين والألمان بدلاً من تحدي الحصار نفسه.

ولقد حددنا عدداً من المعوقات المفروضة على سعي المجتمع الدولي نحو انتهاج النهج القائم على المبادئ في حماية الأطفال. وتتضمن هذه المعوقات مسائل متصلة في العقيدة الحالية القائمة ضمن حماية الأطفال على المستوى العالمي كأولوية التي تمنح للكفاءة الفنية على المهارات التحليلية والمعارف السياقية المفصلة، والمنهج المستنير بنماذج العمل الاجتماعي والصحة العقلية. وهنا يمكننا أن نضيف أيضاً بعض المشكلات المحددة التي تنشأ عن توحيد التفكير المتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية في النزاع المسلح التي تخفق في معالجة التحديات الخاصة التي يفرضها الاحتلال والعنف السياسي طويل الأمد. كما ألمحنا إلى بعض المعوقات التي تسببت بها المتغيرات المؤسسية على أرض الواقع بما فيها التسلسل الهرمي القائم بين وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الدولية والمحلية التي تبدو وكأنها معززة بمنهج المجموعات العنقودية.

لكن في نهاية المطاف، يبقى التحدي الأكبر في عالم السياسة. وذلك لسببين رئيسيين، أولهما أن حجم العواقب التي لا بد من التغلب عليها كبير جداً إذا ما أخذنا في الاعتبار ميل الحكومات الغربية المؤثرة لمنح الأولوية لعلاقتها الطيبة مع دولة إسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين التي يجب أن يتمتعوا بها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وثانياً، للاعتبارات السياسية تأثير كبير مباشر على النظر لحماية الأطفال كمفهوم وعلى آليات العمل المؤسسية للمنظمات العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشأ الكثير من أخطاء الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حماية الأطفال نتيجة للإصرار على النظر إلى النزاع على أنه قائم بين قوتين متقاربتين في القوى في بيئة تتطلب تضامراً متغيراً للتدخلات الإنمائية والإنسانية، في حين سيكون من الأفضل تشخيص المسألة على أنها أزمة مزمعة طويلة تتعلق بحقوق الإنسان وحمايته نتيجة الاحتلال الإسرائيلي والمصادرة المستمرة للأراضي والموارد الفلسطينية.

لقد تبين من خلال هذا البحث دون أدنى شك أن حماية الأطفال الفلسطينيين لا يمكن تحقيقه بمعزل عن العمل السياسي. فالمساعدة الإنسانية والإنمائية التي درجت العادة على تبنيها لن يشكلا صدىً للانتهاكات المستمرة والجسيمة التي تنتهجها إسرائيل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. ومع ذلك، هناك دليل بسيط من أن الجهات المانحة الرئيسية كالاتحاد الأوروبي وحكومتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة، مستعدون لإتباع الإجراء المطلوب على المستوى السياسي. ويلاحظ ميكائيل أرونسون (المدير العام السابق لمنظمة إنقاذ الأطفال-المملكة المتحدة) وبكل دقة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يواجه سعي الوكالات إلى ضمان حماية الأطفال الفلسطينيين معوقات تفرضها الحكومات المانحة التي تفتقر إلى الرغبة أو تملك الرغبة دون القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة. يقول ميكائيل:

نحن نؤمن أنه بمقدورنا استخدام المساعدة "الإنسانية" أو "الإنمائية" لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا، لكننا في الواقع نعود إلى الوراء حيث كنا في نهاية الثمانينات عندما كنا نعتمد على العمل الإنساني كبديل للعمل المحتمل الفعال. وهكذا نترنح في العراق، ونتعثر في أفغانستان، ولدينا دور مهم في دارفور، ويبدو أننا لم نفعل الشيء الكثير في فلسطين. هناك شيء غير صحيح في النماذج التي نتبناها.<sup>82</sup>

وفي هذه البيئة المحفوفة بالمخاطر، لن يكون من المهام السهلة تحديد الخطوات التي كان من الممكن إتباعها والتي سوف تحسّن من الجهود المبذولة من جانب المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في حماية الأطفال الفلسطينيين. ونتيجة الطبيعة المعقدة والمتراعبة للتحديات، لا بد من اللجوء إلى نهج موحد ومتعدد المستويات، فضلاً على ذلك، يتطلب أمر إحراز خطى حقيقية إحداث التغيير الحقيقي الذي ترفض كثير من المنظمات إتباعها خاصة إذا ما ظهر أنها تعرض موارد التمويل للخطر. ومع ذلك ففي النهاية لن تكون حياة الأطفال الفلسطينيين وحدها معرضة للخطر. فالإخفاق في حماية الأطفال الفلسطينيين عبر السنين يثير التساؤلات حول نزاهة المنظمات التي تنادي بمبادئ حقوق الإنسان والأطفال وأولوية حماية الأطفال على المصالح

الوطنية، ومع ذلك فإنها تستثمر طاقاتها في النشاطات التي غالباً ما تكون تحسينية بطبيعتها: فهي تهدف رفع قدرات الأطفال الفلسطينيين وأسرههم على التكيف في ضوء الانتهاكات الإسرائيلية. ومن الواضح أن ذلك أقل بكثير مما يتوقعه الفلسطينيون، بل قد عيل صبر كثير من المجبيين الذين قابلناهم. يقول أحد المجبيين وهو موظف يعمل لدى منظمة محلية غير حكومية:

أقول لك شيئاً، لقد أصبحنا خبراء الآن. ولقد مؤلتمونا لدرجة أن أصبحنا خبراء ومحترفين كما قلتم. والآن هذا حلنا: حقوق الإنسان. فإذا ما كان ذلك موافياً لمعاييرنا، ادعمونا. وإلا فنقول لكم: مع السلامة.

## التوصيات

- المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة
- ينبغي تطوير فهم لحماية الأطفال من خلال الإجراءات الآتية:
  - إعادة التأكيد على مبادئ حماية الأطفال المستمدة من القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وكما هو موضح في عمل إيجلانتين جيب، مؤسسة منظمة إنقاذ الأطفال.
  - مشاركة الأطفال الفلسطينيين ومقدمي الرعاية حول خبراتهم وتفهم تطلعاتهم حول ما تعنيه الحماية لهم (أي تجنب استخدام قائمة الشطب الخاصة بموضوعات سبق تحديدها)
  - التحليل المشترك من قبل الفلسطينيين والمنظمات الدولية والعبارة للحكومات للوصول إلى فهم إجماعي يجمع بين الخبرة المحلية والتطلعات وكذلك (1) المعايير القانونية الدولية (القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان)، و(2) التفكير الحالي العالمي حول حماية الأطفال، و(3) طريقة تحقيق الوقاية والاستجابة.
  - في تطوير الفهم المحلي المفيد لحماية الأطفال، يجب النظر في المسائل الآتية:
  - المخاطر التي تواجه الأطفال والناجمة عن الاحتلال ومصادرة الأراضي والموارد (بدلاً من النزاع العرقي المسلح).
  - الحاجة إلى أمن حركة الأطفال ووصولهم للخدمات وفضائهم
  - ينبغي أن تكون حماية الأطفال الفلسطينيين أولوية من أولويات المانحين. وينبغي تقييم المستلمين للمنح على أساس قدراتهم في تنفيذ النهج القائم على المبادئ للتعامل مع حماية الأطفال بما لا يقتصر على مجرد تخفيف الضرر عنهم بل بما تسعى معه إلى الوقاية من حصول ذلك وذلك عن طريق بذل الجهود في حملات كسب التأييد. فضلاً على ذلك، ينبغي أن يكون هناك منهجاً متماسكاً للتمويل بما يضمن تضافر جهود المناصرة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأثر على المستويين المحلي والعالمية.
  - على ضوء المخاوف في تأمين الأثر الإيجابي الأكبر على حماية الأطفال، يجب إعادة تقييم الانتقال في التمويل من المجتمع المحلي للمانحين، خاصة وزارة الإنماء الدولي البريطانية، وذلك على جناح السرعة.
  - ينبغي أن يتوافر قدر أكبر من الدعم والتشجيع للجهود المبذولة في رصد المؤسسات الإسرائيلية التي تعمل على انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين مراراً وتكراراً، ومن هذه المؤسسات المحاكم، والسجون، ومراكز الشرطة.
  - ينبغي للمانحين إيلاء التركيز الأكبر على وضع الأطفال في القدس الشرقية والمنطقة ج (الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية)، ودعم المنظمات المستقبلية لكسب الوصول إلى الخدمات وتحدي القيود الإسرائيلية على أساس القواعد الراسخة في القانون الدولي.

- Aaronson, M. (2007) 'A Holistic Approach to the War on Terror?' Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue
- Alkire S. (2002) 'Conceptual Framework for Human Security', Commission on Human Security Working Paper
- Batniji, R., Rabaia, Y., Nguyen-Gilham, V., Giacaman, R., Sarraj, E., Punamöki, R.-L., Saab, H. and Boyce, W. (2009) 'Health as Human Security in the Occupied Palestinian Territory' The Lancet 373 (9669) 1133-1144 28th March
- Beinin, J. (2007) 'Letter from al-Tuwani' MERIP no. 244 [www.merip.org/mer/mer244/beinin\\_tuwani.html](http://www.merip.org/mer/mer244/beinin_tuwani.html) accessed 12.2.10
- Brynen, R. (2000) A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza, Washington DC: United States Institute of Peace Press
- Challand (2009) Palestinian Civil Society: Foreign Donors and the Power to Promote and Exclude, London: Routledge
- Coomaraswamy, R. (2008) Annual Report of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, Radhika Coomaraswamy A/HRC/9/3 27 June [www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/9session/reports.htm](http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/9session/reports.htm), accessed 14.8.10
- Cox, F. (2001) 'New Humanitarianism: Does it Provide a Moral Banner for the 21st Century?' Disasters 25(4): 275-289
- Craissati, D. (2005) 'New NGOs and Democratic Governance in Palestine: A Pioneering Model for the Arab World?' in Ben Nefissa, S., Abd Al-Fattah, N., Hanafi, S. and Milani, C. (eds), NGOs and Governance in the Arab World, Cairo: American University in Cairo Press
- DCI/PS (2005) Surviving the Present, Facing the Future: An Analysis of Human Rights Violations Against Palestinian Children 2004, Ramallah: Defence for Children International/ Palestine Section
- DCI/PS (2008) Under Attack: Settler Violence Against Palestinian Children in the Occupied Territory, Ramallah: Defence for Children International / Palestine Section
- DCI/PS (2009) Bearing the Brunt Again: Child Rights Violations during Operation Cast Lead, Ramallah: Defence for Children International / Palestine Section
- De Soto, A. (2007) 'End of Mission Report' <http://image.guardian.co.uk/sys-files/Guardian/documents/2007/06/12/DeSotoReport.pdf>
- Halper, J. (2000) 'The 94 Percent Solution: A Matrix of Control', Middle East Report, 216, Fall
- Hanafi, S. and Tabar, L. (2005) The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies and Muwatin

- Hart, J., Paludan, M. B., Steffen, L. and O'Donaghue, G. (2011) 'Working with Children as Stakeholders in Development: The Challenges of Organisational Change' *Development in Practice* 20 (3)
- Hever, S. (2008) 'Political Economy of Aid to Palestinians under Occupation', *The Economy of the Occupation. A Socio-economic Bulletin*, 17–18, The Alternative Information Centre(AIC), November
- Hilal, J. and Khan, M. (2004) 'State Formation under the PA' in Khan, M. (ed.) *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation*, London: Routledge
- Institute of Community and Public Health Birzeit University and Palestinian Authority, National Plan of Action Secretariat (2006) *Child Protection in the Occupied Palestinian Territory: Structures, Policies and Services*, Ramallah: Ministry of Planning and Birzeit University
- Jonsson, U. (2003) *A Human Rights Approach to Development Programming*, Nairobi: UNICEF-ESARO
- Kruger, S. and Steets, S. (2010) 'IASC Cluster Approach Evaluation, 2nd Phase, Country Study: The Occupied Palestinian Territory', Groupe URD and Global Public Policy Institute
- Le More, A. (2008) *International Assistance to the Palestinians After Oslo*, London: Routledge
- Lipman, J. (2010) 'Obama: "Unwavering" on Israel's Security' *Jewish Chronicle* July 7 [www.thejc.com/news/israel-news/33987/obama-unwavering-israels-security](http://www.thejc.com/news/israel-news/33987/obama-unwavering-israels-security), accessed 10.7.10
- Machel, G. (1996) *Impact of Armed Conflict on Children*, New York: United Nations and UNICEF
- Maguire, K. (2003) 'How British Charity was Silenced on Iraq', *The Guardian* Friday 28 November
- Mansour, S. (1996) 'The Intifada Generation in the Classroom' *Prospects* 978(2): 293–310
- Mearsheimer, J. and Walt, S. (2007) *The Israel Lobby and US Foreign Policy*, New York: Farrar, Straus & Giroux
- Mulley, C. (2009) *The Woman Who Saved the Children: A Biography of Eglantyne Jebb, Founder of Save the Children*, Oxford: One World Publications
- Nguyen-Gillham, V., Giacaman, R., Naser, G. and Boyce, W. (2007) 'Normalising the Abnormal: Palestinian Youth and the Contradictions of Resilience in Protracted Conflict' *Health and Social Care in the Community* 16(3), 291–298
- Nylund, B. V. and Hyllested, I. (2010) 'Protecting Children Affected by Armed Conflict: Accountability for Monitoring, Reporting, and Response' *Journal of Human Rights Practice* 2(1): 71–92

- OCHA (2009) Five years after the International Court of Justice Advisory Opinion. A Summary of the Humanitarian Impact of the Barrier, Jerusalem: OCHA
- OCHA (2010) Consolidated Appeals Process, Jerusalem: OCHA
- Palestinian Hydrology Group (2006a) Water for Life: Continued Israeli Assault on Palestinian Water, Sanitation and Hygiene During the Intifada, Ramallah: PHG
- Palestinian Hydrology Group (2006b) Water for Life: The Dilemma of Development under Occupation, Ramallah: PHG
- Qumsieh, V. (1999) 'The Environmental Impact of Jewish Settlements in the West Bank' Palestine-Israel Journal 5(1)
- Ridge, T. (2009) Living with Poverty: A Review of Children's and Families' Experience of Poverty, UK Department for Work and Pensions: Research Report No. 594
- Save the Children (2007) Child Protection in Emergencies, London: International Save the Children Alliance
- Sayigh, Y. (2007) 'Inducing a Failed State in Palestine', Survival, 49: 3, Autumn Secretariat of the National Plan of Action for Palestinian Children (2005a) General List of Child Protection Services, Ramallah: Ministry of Planning
- Secretariat of the National Plan of Action for Palestinian Children (2005b) Child Protection in the Occupied Palestinian Territory: A National Position Paper, Ramallah: Ministry of Planning
- Taraki, L. (2006) 'Introduction' to Taraki, L. (ed.) Living Palestine: Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation, Syracuse University Press
- Thomas, A. (2008) The Zoo on the Road to Nablus, Philadelphia: Public Affairs
- Trojan, V. (2008), Child Rights Situation Analysis: Right to Protection in the Occupied Palestinian Territory – 2008, Ramallah/Jerusalem: DCI/PS and Save the Children Sweden
- UNDP (2006) Human Development Report. Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis, New York: UNDP
- UNDP (2009) Inside Gaza: Attitudes and Perceptions of the Gaza Strip Residents in the Aftermath of the Israeli Military Operations, Jerusalem: UNDP
- UNDP (2010) Human Development Report 2009/10: Occupied Palestinian Territory, Jerusalem: UNDP
- UNHCR (2008) Handbook for the Protection of Women and Girls, First Edition, Geneva: UNHCR
- UNICEF (2006) Child Protection Information Sheet. What is Child Protection? New York: UNICEF
- UNICEF (2009a) Machel 10 Year Strategic Review: Children and Conflict in a Changing World, New York: UNICEF



UNICEF (2009b) 'Terms of Reference for Child Protection Sector Working Group, 4th Draft', Jerusalem: oPt Child Protection Sector Working Group

Watchlist on Children and Armed Conflict (2009) Checklist to Identify the Special Needs and Vulnerabilities of Displaced Children, New York: Watchlist on Children and Armed Conflict

Weir, A. (2004) 'Heroism in the Holy Land: Americans Beaten for Walking Children to School' Washington Report on Middle Eastern Affairs December

Woodhead, M. (1997) 'Psychology and the Cultural Construction of Children's Needs' in James, A. and Prout, A. (eds) Constructing and Reconstructing Childhood, London: The Falmer Press

Zertal, I. and Eldar, A. (2005) Lords of the Land: The War Over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007, New York: Nation Books

- 1 Hever 2008:5
- 2 راجع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، المرجع: CRC/C/OPAC/ISR/CO/1 29 Jan. 2010 p.4، [www2.ohchr.org/english/bodies/crc/docs/CRC-C-OPAC-ISR-CO-1.pdf](http://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/docs/CRC-C-OPAC-ISR-CO-1.pdf) retrieved 17.12.10
- 3 منظمة التحرير الفلسطينية، قسم شؤون المفاوضات، اللاجئين الفلسطينيين، صفحة الحقائق [www.nad-plo.org/inner.php?view=facts\\_refugees\\_faq2p](http://www.nad-plo.org/inner.php?view=facts_refugees_faq2p) retrieved 21.1.10
- 4 أعيدت صحراء سيناء لمصر على مراحل بعد توقيع معاهدة السلام عام 1979. ولا تتطرق هذه الورقة بحكم محدودية نطاقها لمسألة الأطفال غير اليهود في هضبة الجولان المحتلة.
- 5 سحبت إسرائيل قواتها ومستوطناتها من جانب واحد من غزة عام 2005، و مع ذلك فقد أقيمت حصارها على المنطقة وأحكمت سيطرتها على حركة الفلسطينيين إلى خارج القطاع براً وبحراً وجواً.
- 6 Hanafi and Tabar 2005:64
- 7 "الحق" رائدة جماعات حقوق الإنسان. تأسست في 1979 كفرع من البعثة الدولية للمحامين.
- 8 بموجب معاهدة أوسلو اعترفت الحكومة الإسرائيلية بزعامة إسحاق رابين آنذاك رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة رئيسها ياسر عرفات على أنها نظيرها في المفاوضات، لكنها لم تبد أي التزامات أخرى. وفي المقابل، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في العيش بسلام وأمن وشجبت العنف والإرهاب. وأتاحت المعاهدة أيضاً إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية التي أوكلت لها مهام إدارة الأراضي الفلسطينية.
- 9 يوضح لي مور أن بناء المؤسسات شكّل الخطوة الأولى للوصول إلى حل الدولتين. وفي عام 1999، تبني الاتحاد الأوروبي حل الدولتين وكان سبق أن أيد في عام 1980 المطالب الفلسطينية في حق تقرير المصير. وفي 2002/6/24، قدم الرئيس الأمريكي بوش مصادقة بلاده رسمياً خلال خطاب السياسة الشهير متصوراً: "دولتين يعيشان جنباً إلى جنب في امن وسلام". وهذا ما شكل أساس رسم الرباعية لخارطة الطريق نحو السلام.
- 10 بمعاهدة أوسلو-2 عام 1995، مُنحت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية السيطرة على سبع مناطق فلسطينية إضافية عُرفت بمجموعها بالمنطقة أ. وفي هذه المنطقة، التي تضمن الأراضي المحيطة بالمدن الرئيسية (17% من الأراضي الفلسطينية المحتلة)، تستعيد السلطة الوطنية الفلسطينية السلطة المدنية والامنية الكاملة. أما المنطقة (ب) فمنها ما يخضع لسيطرة السلطة ومنها ما يقع تحت سيطرة إسرائيل لكنها تحت الإدارة الإسرائيلية كاملة وتضم الأراضي القروية الرئيسية (24% من الأراضي الفلسطينية المحتلة). وفي المنطقة ج (التي تشكل 60% من الأراضي الفلسطينية المحتلة)، فيسيطر الجيش الإسرائيلي فيها سيطرة كاملة على الشعب والموارد على حد سواء. وتتضمن هذه الأراضي المستوطنات اليهودية، وهنا يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية أن تقدم خدماتها للسكان لكن لا سلطة إدارية بناتاً. ولذلك، على سبيل المثال، لا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية أن تبني أي بنية تحتية خدمية كالمدارس والمستشفيات والماء والكهرباء.
- 11 تُؤصل إلى هذا القرار من خلال بروتوكولات باريس، التي تعد العنصر الاقتصادي المكون لعملية السلام. وبلغت عدد الحوالات حوالي 60% من العائدات الفلسطينية. ويذكر هلال وخان أنه لغاية بداية الانتفاضة الثانية، دفعت إسرائيل جزءاً من هذه العائدات إلى الحسابات المصرفية خارج وزارة المالية الفلسطينية الخاضعة لسلطة عرفات، ومستشاره المالي وغيرهما من الموقعين المخولين، مع علم كامل للمانحين. وهذا الوضع، كما استنتج الباحثان، كان ذا فائدة لكلا الطرفين: فكان بإمكان إسرائيل أن تمارس قدراً كبيراً من السيطرة على عدوها باستخدام هذه الورقة، أما عرفات فقد أصبح بمقدوره إعادة توزيع العوائد بطرق غير مسؤولة لضمان الاستقرار السياسي وإعادة تنشيط منظمة التحرير الفلسطينية في حال تقويض عملية السلام (2004:81)
- 12 Halper 2000: 15
- 13 وفقاً لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بيتلسم)، ارتفعت نسبة الاستيطان في الضفة الغربية في الفترة 1996-2000 وحدها إلى 139974 نسمة من 190806. أنظر إلى [www.btselem.org/english/Settlements/Index.asp](http://www.btselem.org/english/Settlements/Index.asp) retrieved 12.5.10
- 14 Brynen 2000: 127
- 15 Le More 2008: 14
- 16 Sayigh 2007: 7
- 17 . جميع البيانات: Le More 2008: 61.
- 18 Le More 2008: 50
- 19 OCHA 2009: 8

- 20 OCHA 2009: 16
- 21 محكمة العدل الدولية، التبعات القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بالإنجليزية) نشرة صحفية صادرة في لاهاي، 2004/8/9، تاريخ الاسترجاع على الانترنت 2009/12/13، الرابط: [www.icj-cij.org/docket/index.php?pr=71andco](http://www.icj-cij.org/docket/index.php?pr=71andco)
- de=mwpandp1=3a
- De Soto, 2007:19 22
- De Soto, 2007:19 23
- 24 راجع تقرير DCI/PS Report, Bearing the Brunt Again: Child Rights Violations during Operation Cast
- Lead, Ramallah تاريخ الاسترجاع عن الانترنت: أيلول 2009، رابط: [www.dci-pal.org/english/publ/research/BearingTheBruntAgain.pdf](http://www.dci-pal.org/english/publ/research/BearingTheBruntAgain.pdf) وكذلك: التقرير الصحفي الصادر عن منظمة الدفاع عن الأطفال / الأراضي المحتلة حول علمية الشتاء الدافئ بعنوان "الموت في غزة يحصد 33 طفلاً" (نشرة بالإنجليزية) اعتباراً من 2008/3/6، استرجاع من: [www.dci-pal.org/english/display.cfm?DocId=696andCategoryId=16](http://www.dci-pal.org/english/display.cfm?DocId=696andCategoryId=16)
- OCHA 2010: 1. 25
- UNICEF 2006 26
- Woodhead 1997 راجع 27
- 28 راجع على سبيل المثال Save the Children 2007; UNHCR 2008; Watchlist on Children and Armed Conflict 2009.
- Mulley 2009: 245 29
- 30 المرجع السابق: 233
- 31 المرجع السابق: 309
- 32 تعزز هذا المبدأ بصورة منتظمة مؤخراً في السنوات السابقة مع ظهور نموذج الأمن الإنساني الذي يعزز من حق السكان في الحصول على الحماية رغم اعتبارات السيادة الوطنية. راجع UNDP 2010; Batniji et al. 2009; Alkire 2002: 2.; Mulley 2009: 249. 33
- 34 Jonsson 2003: 20
- 35 Cox 2001: 275
- 36 راجع مثلاً Lipman 2010
- 37 Taraki 2006: xxx
- 38 De Soto 2007: 32
- 39 جمعت المعلومات والاحصاءات الخاصة بإجراءات السلطات العسكرية الإسرائيلية من قبل مختلف المنظمات. وللحصول على إحصاءات خاصة بالأطفال، راجع موقع الانترنت لمنظمة الدفاع عن الأطفال/فلسطين على الرابط [www.dci-pal.org](http://www.dci-pal.org) كما يجمع المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بيتسليم) المعلومات الخاصة بلجوء إسرائيل إلى استخدام الاعتقال الإداري وتدمير الممتلكات وفرض القيود على الحركة. راجع [www.btselem.org](http://www.btselem.org). اما منظمة "الحق" فهي منظمة حقوقية فلسطينية تصدر تقارير ربع سنوية ميدانية عن الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتضمن هذه التقارير معلومات عن الحوادث المحددة كإطلاق قوات الدفاع الإسرائيلية النار على المدنيين.
- 40 في مراجعة "دراسة ميتشل لاستراتيجية عشر السنوات" (نشرة بالإنجليزية) UNICEF 2009a:23، اقتبست طفلة فلسطينية (12 عاماً) أيضاً تقول: "في الوقت الحاضر، نتوقع في أي وقت التعرض لاعتداءات عنيفة. وبعضنا يموت في الشارع أو في المدرسة أو في البيت، ما يعني أن السلامة غير مؤمنة في جميع الأوقات."
- 41 نقلاً عن المقابلات التي أجريت مع المقيمين في عزون ومع الموظفين المعيّنين في الوكالة. راجع أيضاً: [www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?article313](http://www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?article313) accessed 21.4.10
- 42 أثار هذه النقطة أو أكد عليها عدم مجيبين في المقابلة من يعملون لدى المنظمات متعددة الأطراف.
- 43 للحصول على الخرائط التي تظهر الوضع الأخير في الميدان بما في ذلك طريق الجدار الإسرائيلي، راجع [www.ochaopt.org/generalmaps.aspx?id=96](http://www.ochaopt.org/generalmaps.aspx?id=96)
- 44 Secretariat of the National Plan of Action for Palestinian Children 2005b: 29-30.
- 45 . في صيف 2009، أزيلت بعض المعوقات الماثلة أمام الحركة ضمن الضفة الغربية. وتضمن ذلك على سبيل المثال إزالة عدد من نقاط التفتيش التي كانت تعيق التنقلات بإعاقه بالغة. وفي حين أخبرنا الآباء في نابلس عن ترحيبهم لهذه التغييرات، لم

- يظهر أي منهم ثقة في أن ذلك سيشير إلى تحسن على المدى البعيد. بل كانوا على اقتناع أن نقاط التفتيش قد تعود مجدداً في أي وقت كان وبذل لم يخفوا مخاوفهم من تنقلات أطفالهم خارج المدينة
- 46 لمعلومات أخرى عن حديقة الحيوان راجع Thomas 2008
- 47 Palestinian Hydrology Group 2006a: 18-20.
- 48 هذه الأرقام لعام 2006 نشرتها مجموعة الهيدرولوجيا الفلسطينية. أما الأرقام الخاصة بالمستوطنين فلم تقدمها إسرائيل منذ عام 1997. Palestinian Hydrology Group 2006b: 53.
- 49 UNDP 2006: 116-117; أيضاً DCI/PS 2005: 43-47.
- 50 Qumsieh 1999; also [www.haaretz.com/print-edition/features/waste-smuggled-across-the-green-line-1.248806-dropsby-2010/7/21](http://www.haaretz.com/print-edition/features/waste-smuggled-across-the-green-line-1.248806-dropsby-2010/7/21) تاريخ الاسترجاع
- 51 جميع المعلومات الخاصة بنظام المجموعات العنقودية والإصلاح الإنساني هنا [www.humanitarianreform.org](http://www.humanitarianreform.org)
- 52 OCHA, Financial Tracking Service, CAP occupied Palestinian territory 2009, table D, Requirements, Commitments/Contributions and Pledges per Sector, as of 4 December 2009, [http://ocha.unog.ch/fts/reports/daily/ocha\\_R3sum\\_A834\\_\\_0912041513.pdf](http://ocha.unog.ch/fts/reports/daily/ocha_R3sum_A834__0912041513.pdf)
- 53 Nylund and Hyllested 2010
- 54 بالإضافة إلى اتفاقية جنيف الرابعة GCIV1949 واتفاقية حقوق الطفل 1989، تغطي مسؤولية الدول لحماية الأطفال في الاتفاقية الدولية لحقوق المدينة والسياسية 1965 والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، واتفاقية مناهضة التعذيب 1984.
- 55 راجع على سبيل المثال تحليل قطاع العدالة للأحداث والجهود المبذولة لاستحداث قانون لعدالة الأحداث في Trojan 2008:39 وما يليه. ويفسر هذا التقرير عرقلة السياسة لعملية لصياغة قانون عدالة الأحداث الذي أوقف منذ 1999.
- 56 راجع على سبيل المثال/ معهد الصحة المجتمعية والعام، جامعة بيرزيت، والسلطة الفلسطينية، خطة العمل الوطنية الأمانة العامة 2006، ومقابلة مع فانيبا تروجان مستشارة منظمة الدفاع عن الأطفال/فلسطين، ومنظمة إنقاذ الأطفال، رام الله / 2009/3/17.
- 57 Secretariat of the National Plan of Action for Palestinian Children 2005a
- 58 إسرائيل من الدول الأعضاء لاتفاقية جنيف الرابعة (لكن عضويتها مقتصرة على البروتوكولات الإضافية الثلاث) وكذلك عضو في العهد الدولي لحقوق المدينة والسياسية، والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لمشاركة الأطفال في النزاع المسلح (2000). وكلها معاً تعرف الالتزامات القانونية لإسرائيل وقوات لاحتلال إزاء الأطفال الفلسطينيين.
- 59 UNICEF 2009b: 1.
- 60 مقابلة مع م. براليسفورد، مستشار أول في الحماية، الأونروا، القدس 2009/8/3
- 61 ECTAO, PEGASE: Investing in people. Improving the provision of educational and healthcare services, 2009, استرجاع من [www.delwbg.ec.europa.eu/en/cooperatio\\_development/pdf\\_sec/social.pdf](http://www.delwbg.ec.europa.eu/en/cooperatio_development/pdf_sec/social.pdf).
- 62 ECHO, Aid in Action, [http://ec.europa.eu/echo/aid/north\\_africa\\_mid\\_east/palestinian\\_en.htm](http://ec.europa.eu/echo/aid/north_africa_mid_east/palestinian_en.htm).63. See, ECHO website, Occupied Palestinian Territory: Commission boosts humanitarian funding by €7 million, استرجاع من: <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09/1992&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>.
- 63 راجع ECHO website, Occupied Palestinian Territory: Commission boosts humanitarian funding by €7 million, <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09/1992&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>.
- 64 راجع قائمة لمستفيدين وحجم التمويلات هنا: [www.ndc.ps/uploads/File/HRGGList.pdf](http://www.ndc.ps/uploads/File/HRGGList.pdf) ومقابلة مع آنا كلارا بيرغولند/ مديرة برامج حقوق الإنسان، في الوكالة السويدية للإنماء الدولي، القدس، 2009/6/26
- 65 مقابلة مع Tanya Kelly, Temporary Humanitarian Officer (for Gaza), DfID, Jerusalem, 31 July 2009 and [www.mercycorps.org/countries/westbankgaza](http://www.mercycorps.org/countries/westbankgaza). Mercy Corp website,
- 66 Ridge 2009.

- 67 الأثر السلبي للاحتلال على الصف المدرسي ليس بظاهرة جديدة. ولمناقشة الوضع في منصف التسعينيات بعد الانتفاضة الأولى راجع Mansour 1996
- 68 UNDP 2009
- 69 فضلاً على ذلك، لم تُستشر الأسر التي تعيش في البيوت المدمرة على اعتبار أن المسح نُفذ من خلال الهاتف الأرضي.
- 70 UNRWA and ECTAO (2009)
- 71 تبين منظمة إنقاذ الاطفال (الولايات المتحدة) من خلال موقعها على الانترنت نشاطاتها الحمائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جانب برامج الدعم النفسي الاجتماعي كما يلي: "إنقاذ الأطفال منظمة أنشأت لأجل الاطفال المستخترين. ونسعى من خلال برامجنا في الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة الأطفال في التغلب على التوتر وبناء قدرات أسرهم ومجتمعاتهم لتقديم الدعم في مجال رفاة الأطفال النفسي والاجتماعي. وهذه المبادرات أيضاً تساهم في رفع مستوى قدرات المنظمات المحلية لكي تكون قادرة على تلبية حاجات الأطفال وتساعد على إيجاد برامج مستدامة تعزز من رفاة الأطفال." [www.savethechildren.org/countries/middle-east-eurasia/west-bank-and-gaza-strip.html](http://www.savethechildren.org/countries/middle-east-eurasia/west-bank-and-gaza-strip.html) تاريخ الاسترجاع 2010/6/11
- 72 نريد لفت الانتباه إلى الجهود التي يبذلها الممارسون في مجال الصحة العقلية والعامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما في غير ذلك من المواقع غير الغربية كسريلانكا مثلاً وذلك للتغلب على محدودية النهج السائد الذي تأصل في الغرب. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، نلاحظ بهذا الصدد أعمالاً ذات صلة تضم أعمال ريتا جياكامان وزملائها في معهد الصحة المجتمعية والعامة في جامعة بيرزيت.
- 73 للاطلاع على المناقشات الجارية حول ضرورة إيجاد نهج جماعياً أكبر تجاه المبادرات الموجهة للمرونة مع اليافعين الفلسطينيين، راجع Nguyen-Gillham et al. 2007.
- 74 Hanafi and Tabar 2005: 62
- 75 عرض المانحون العرب والإسلاميون حجماً كبيراً من التمويل لغاية الانتفاضة الأولى وأثرت على المجتمع المدني للفصائل المرتبطة بالأحزاب. راجع Challand 2009: 78-79 and Craissati 2005: 185-189.
- 76 راجع Hanafi and Tabar 2005: 223-225.
- 77 راجع Hart et al. 2011.
- 78 Kruger and Steets 2010: 25 and 27.
- 79 وفقاً لموقع اليونسيف على الانترنت "تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الأطفال في توجيه عملنا في جميع القطاعات- في كل مرحلة من مراحل العملية. وتتضمن هذه المبادئ: الشمولية، ونبذ التمييز، ومراعاة المصالح الفضلى للطفل، وحق الحياة والنمو، وعدم المساس بحقوق الإنسان واستقلالها، والمساءلة واحترام صوت الطفل." عن [www.unicef.org/rightsresults/index.html](http://www.unicef.org/rightsresults/index.html) تاريخ الاسترجاع 2010/6/15
- 80 راجع أيضاً Mearsheimer and Walt 2007
- 81 وأشار المجيبون أيضاً إلى أعمال منظمة إنقاذ الاطفال (الولايات المتحدة) على أنها تضيق الخناق على المناصرة التي تبذلها منظمات إنقاذ الأطفال الأخرى بخصوص أثر العقوبات على الأطفال العراقيين في عام 2002، راجع Maguire 2003
- 82 Aaronson 2007: 8

### حواشي دراستي الحالة:

- 1 لم تتلق هذه النقطة أي موافقة رسمية من السلطات المعنية وبذلك تكون غير مشروعة من منظور الحكومة الإسرائيلية. وقد أجبرت هافات ماعون على الأخلاء قسراً في عام 1999 ومع ذلك، أعيد توطينها من جديد منذ ذلك الحين. ومن منظور القانون الإنساني الدولي، فإن جميع المستوطنات، وليس النقاط كهافات ماعون فحسب، غير مشروعة لأنها تتعارض مع أحكام المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949 التي تحكم نقل المدنيين إلى الأراضي المحتلة من قبل سلطات الاحتلال. راجع Zertal 6-and Eldar 2005: 175
- 2 Beinin 2007.
- 3 أنظر على سبيل المثال الفلم الموجز التالي الذي أصدرته مجموعة المناصرة الدولية في التوين <http://www.youtube.com/watch?v=z0nFicvWrusandfeature=related>; See also [www.operationdove.org/?p=26](http://www.operationdove.org/?p=26) تاريخ الاسترجاع 2010/1/22 وأيضاً فريق صانعي السلام المسيحيين، وحركة عمليات الحمايم (2010) <http://cpt.org/> The Closed Road to Education

09-Closed\_Road.pdf-files/palestine/ SHH-School\_Accompaniment\_Report\_2008  
،2010/5/17 تاريخ الاسترجاع

و Weir 2004: 13-15

Coomaraswamy 2008 4

DCI/PS 2008: 25-30 5

## دراسة الحالة 2:

1 1. لمزيد من المعلومات حول الحديدية يرجى النقر هنا [www.poica.org/editor/case\\_studies/view](http://www.poica.org/editor/case_studies/view).  
http://brightonpalestine.org/node/213 and <http://brightonpalestine.org/node/213> .php?recordID=2422



Refugee Studies Centre  
Oxford Department of International Development  
University of Oxford

3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

Tel: +44 (0)1865 281720  
Fax: +44 (0)1865 281730  
Email: [rsc@qeh.ox.ac.uk](mailto:rsc@qeh.ox.ac.uk)  
[www.rsc.ox.ac.uk](http://www.rsc.ox.ac.uk)